دراسة

تقييم الحوكمة في سوريا بعد ستة أشهر من حكم السلطات الانتقالية

يوليو ٢٠٢٥

ETANA SYRIA إيتانا

بعد سقوط نظام بشار الأسد، وجدت سوريا نفسها في لحظة مفصلية ومرحلة مليئة بالتحديات السياسية والاجتماعية والقانونية. ووقع على كاهل الحكومة الانتقالية الجديدة عبء إعادة بناء دولة منهكة ومجتمع مثقل بسنوات طويلة من الحكم الاستبدادي. وسط الآمال العريضة والإمكانيات المحدودة، كانت قرارات الحكومة محل متابعة دقيقة من السوريين في الداخل ومن المجتمع الدولي الأوسع. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة على أداء السلطات الانتقالية خلال أول ستة أشهر، من خلال تقييم كفاءة وفعالية المؤسسات، ووتيرة الإصلاح المؤسساتي، ومدى إشراك الناس في صنع القرار.

الملخص: أبرز النتائج

- **مرونة مؤسساتية جزئية وتقدّم هش:** على عكس الانهيار الكامل للمؤسسات في العراق أو ليبيا بعد الحرب، تفادت سوريا الانهيار الشامل لمؤسساتها. إذ استأنفت أكثر من 20 وزارة عملها خلال مئة يوم، وتم الحفاظ بشكل عام على النظام العام. ومع ذلك، تم تفعيل المؤسسات ضمن إطار مركزي يفتقر في كثير من الأحيان إلى الوضوح القانوني والمساءلة والرقابة الشاملة.

- **مخاطر استمرار وتكريس النزعة الاستبدادية:** لا تزال الممارسات الاستبدادية قائمة في ظل القيادة الجديدة. فرغم تغيير النظام، تُظهر أنماط المركزية والغموض والإقصاء خطر إعادة إنتاج إخفاقات الحوكمة السابقة ولكن بواجهة جديدة.

- **المؤسسات الأمنية لا تزال فصائلية وتفتقر للمساءلة:** يهيمن المنتسبون إلى هيئة تحرير الشام على كل من وزارتي الدفاع والداخلية. وقد كشفت الانتهاكات الحقوقية وأعمال العنف الطائفي والهجمات على الأقليات عن ثغرات كبيرة في القيادة والسيطرة والرقابة المدنية وحياد المؤسسات.

- **الإصلاحات الدستورية والقضائية رمزية إلى حد كبير:** يتركز النفوذ في موقع الرئاسة بموجب الإعلان الدستوري، مع غياب فعلي لآليات التوازن، في حين تعكس التعيينات القضائية ومبادرات العدالة الانتقالية اعتبارات سياسية أكثر من كونها خطوات إصلاح مؤسسي حقيقي.

- **السلطة التنفيذية مرتبطة بشبكات عائلية وغير رسمية:** تُشرف شخصيات مقرّبة من الرئيس الشرع، بينها أشقاؤه، على وزارات رئيسية وهيئات اقتصادية، مما يثير المخاوف بشأن استقلالية المؤسسات وتركيز السلطة في أيدي أفراد، ضمن ثقافة أوسع تطبّع الدولة بطابع غير رسمي.

- **إقصاء فاعلين رئيسيين:** لا تزال جهات مدنية وسياسية رئيسية مستبعدة من العملية السياسية، بما في ذلك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والأحزاب العلمانية، ومكوّنات المجتمع المدني المستقل، مما يحدّ من التعددية خلال المرحلة الانتقالية.
- **إصلاح اقتصادي يخدم المرتبطين بالسلطة:** رغم تزايد الاستثمارات الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي، تستمر الممارسات الإقصائية وسيطرة النخب. في الوقت ذاته، تؤدي عمليات الفصل لأسباب سياسية إلى تقويض التوظيف في القطاع العام وتوسيع الفجوة الاقتصادية.
- **الخدمات العامة تحقق تقدماً متفاوتاً:** هناك تحسّن ملموس في الكهرباء والخدمات الصحية، لا سيما في المناطق التي تحظى بدعم خارجي. في المقابل، لا تزال قطاعات المياه والتعليم مفككة مؤسسياً وتعاني من غياب خطة وطنية منسقة. كما أن عودة عدد من النازحين لم يقابلها تحسن في البنية التحتية أو تخطيط كافٍ.
- **انقسام في الثقة الشعبية على أسس مناطقية وطائفية:** تُظهر بيانات استطلاع إيتانا أن السلطات الانتقالية تحظى بدعم مرتفع في المناطق ذات الغالبية السنيّة، بينما تسجّل الأقليات والمجتمع المدني المستقل مستويات منخفضة من الثقة فيها والشعور بالأمان والتمثيل.

- **ضعف آليات المشاركة الشعبية:** رغم إطلاق لجان وحوارات وطنية، فإن طابعها المغلق وغياب المشاركة المدنية الحقيقية والتمثيل الواسع، قلّل من فعاليتها ومصداقيتها لدى الرأي العام

الملخص: أبرز النتائج

- **مرونة مؤسساتية جزئية وتقدّم هش:** على عكس الانهيار الكامل للمؤسسات في العراق أو ليبيا بعد الحرب، تفادت سوريا الانهيار الشامل لمؤسساتها. إذ استأنفت أكثر من 20 وزارة عملها خلال مئة يوم، وتم الحفاظ بشكل عام على النظام العام. ومع ذلك، تم تفعيل المؤسسات ضمن إطار مركزي يفتقر في كثير من الأحيان إلى الوضوح القانوني والمساءلة والرقابة الشاملة.
- **مخاطر استمرار وتكريس النزعة الاستبدادية:** لا تزال الممارسات الاستبدادية قائمة في ظل القيادة الجديدة. فرغم تغيير النظام، تُظهر أنماط المركزية والغموض والإقصاء خطر إعادة إنتاج إخفاقات الحوكمة السابقة ولكن بواجهة جديدة.
- **المؤسسات الأمنية لا تزال فصائلية وتفتقر للمساءلة:** يهيمن المنتسبون إلى هيئة تحرير الشام على كل من وزارتي الدفاع والداخلية. وقد كشفت الانتهاكات الحقوقية وأعمال العنف الطائفي والهجمات على الأقليات عن ثغرات كبيرة في القيادة والسيطرة والرقابة المدنية وحياد المؤسسات.
- **الإصلاحات الدستورية والقضائية رمزية إلى حد كبير:** يتركز النفوذ في موقع الرئاسة بموجب الإعلان الدستوري، مع غياب فعلي لآليات التوازن، في حين تعكس التعيينات القضائية ومبادرات العدالة الانتقالية اعتبارات سياسية أكثر من كونها خطوات إصلاح مؤسسي حقيقي.
- **السلطة التنفيذية مرتبطة بشبكات عائلية وغير رسمية:** تُشرف شخصيات مقرّبة من الرئيس الشرع، بينها أشقاؤه، على وزارات رئيسية وهيئات اقتصادية، مما يثير المخاوف بشأن استقلالية المؤسسات وتركيز السلطة في أيدي أفراد، ضمن ثقافة أوسع تطبّع الدولة بطابع غير رسمي.
- **إقصاء فاعلين رئيسيين:** لا تزال جهات مدنية وسياسية رئيسية مستبعدة من العملية السياسية، بما في ذلك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والأحزاب العلمانية، ومكوّنات المجتمع المدني المستقل، مما يحدّ من التعددية خلال المرحلة الانتقالية.
- **إصلاح اقتصادي يخدم المرتبطين بالسلطة:** رغم تزايد الاستثمارات الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي، تستمر الممارسات الإقصائية وسيطرة النخب. في الوقت ذاته، تؤدي عمليات الفصل لأسباب سياسية إلى تقويض التوظيف في القطاع العام وتوسيع الفجوة الاقتصادية.
- **الخدمات العامة تحقق تقدماً متفاوتاً:** هناك تحسّن ملموس في الكهرباء والخدمات الصحية، لا سيما في المناطق التي تحظى بدعم خارجي. في المقابل، لا تزال قطاعات المياه والتعليم مفككة مؤسسياً وتعاني من غياب خطة وطنية منسقة. كما أن عودة عدد من النازحين لم يقابلها تحسن في البنية التحتية أو تخطيط كافٍ.
- **انقسام في الثقة الشعبية على أسس مناطقية وطائفية:** تُظهر بيانات استطلاع إيتانا أن السلطات الانتقالية تحظى بدعم مرتفع في المناطق ذات الغالبية السنيّة، بينما تسجّل الأقليات والمجتمع المدني المستقل مستويات منخفضة من الثقة فيها والشعور بالأمان والتمثيل.
- **ضعف آليات المشاركة الشعبية:** رغم إطلاق لجان وحوارات وطنية، فإن طابعها المغلق وغياب المشاركة المدنية الحقيقية والتمثيل الواسع، قلّل من فعاليتها ومصداقيتها لدى الرأي العام.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على إطار تحليلي يقيس الحوكمة عبر ثلاثة محاور رئيسية:

1. كفاءة الدولة وفعاليتها (توفير الخدمات، الأداء الاقتصادي، الحوكمة الأمنية والعسكرية)،
2. الإصلاح المؤسساتي (الإصلاح الدستوري، والإصلاح القضائي، وآليات العدالة الانتقالية)،
3. شرعية المشاركة (المشاركة العامة، الشمولية، والحريات المدنية).

تستند الدراسة إلى بيانات أولية، من بينها نتائج استطلاع الرأي على المستوى الوطني الذي أجرته إيتانا بين 12 و17 أيار/مايو 2025، بالإضافة إلى مساهمات باحثين ميدانيين سوريين وشبكة مصادر إيتانا الواسعة في مختلف أنحاء البلاد. وتشمل المصادر الثانوية تقارير إيتانا والبيانات الرسمية والوثائق القانونية. وقد قام فريق متعدد التخصصات من خبراء السياسة والقانون والاقتصاد والمجتمع المدني والأمن والعسكر بمراجعة جميع المواد وساهم بشكل محوري في تطوير التحليل ومحتوى التقرير. ويهدف هذا التحليل، النوعي والتقييمي بطبيعته، إلى تحديد أبرز نقاط القوة والتحديات والاتجاهات في حوكمة المرحلة الانتقالية في سوريا.

1. كفاءة الدولة وفعاليتها

على عكس السياقات الأخرى التي أعقبت انهيار الأنظمة مثل العراق أو ليبيا، نجحت سوريا حتى الآن في تفادي الانهيار الشامل لمؤسساتها. فخلال مئة يوم فقط من سقوط نظام الأسد، كانت أكثر من عشرين وزارة ومئات المديريات الخدمية قد عادت إلى العمل. وبالرغم من هشاشته، تم الحفاظ على النظام العام في معظم المراكز الحضرية، واستمرت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة العامة بالعمل، وإنْ بشكل متفاوت. وتشير هذه التطورات المبكرة إلى وجود حد أدنى من الاستمرارية المؤسساتية والقدرة على التكيّف، ما ساعد في استقرار الوظائف الأساسية للدولة. في الوقت ذاته، لا تزال الحكومة الانتقالية تواجه تحديات كبيرة في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وضمان عدالة تقديم الخدمات، وبناء أنظمة فاعلة لتلبية احتياجات السكان الذين حُرموا طويلاً من حوكمة تصغي لاحتياجاتهم وتلبي تطلعاتهم.

تقديم الخدمات الأساسية

منذ البداية، واجهت الحكومة الانتقالية تحديات كبيرة في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، وهي جميعاً ضرورية لعودة الحياة اليومية إلى طبيعتها. ورغم أن كفاءة المؤسسات تحسنت بشكل طفيف مقارنة بعهد الأسد، خاصة في توافر مواد مثل وقود التدفئة وغاز الطهي، إلا أن توفّر الخدمات الأساسية (الكهرباء، المياه، الصحة، والتعليم) لا يزال غير منتظم. ومع ذلك، يسود قدر من التفاؤل الشعبي: وفقاً لأحدث استطلاع أجرته إيتانا، عبّر نحو 75٪ من المشاركين عن ثقتهم في المسار الذي تسلكه الحكومة، مدفوعين برفع العقوبات والاتفاقيات الموقعة مع شركات أجنبية. ومع استبعاد هذه العوامل الخارجية، لا تزال التحديات المؤسساتية قائمة، وتشمل نقص الكوادر المؤهلة نتيجة تدنّي الرواتب في القطاع العام وهجرة العقول وضعف تبنّي التقنيات الحديثة وفقدان كبير للذاكرة المؤسساتية، سواء نتيجة تدميرها على يد أطراف موالية للنظام السابق خلال المرحلة الانتقالية، أو بسبب الإهمال من قبل الإدارة الجديدة.

ويتعرض هذا الضعف المؤسساتي لاختبار إضافي مع عودة حركة السكان، خصوصاً عودة النازحين السوريين إلى مناطق غير مجهزة لاستيعابهم. وتشير عودة السوريين إلى مناطقهم الأصلية إلى خطوة إيجابية في مسار التعافي الطويل للبلاد، وتعكس شعوراً نسبياً بالاستقرار ورغبة في إعادة بناء الحياة في البيئات المألوفة. على الأرض، نشهد تحوّلات واضحة في السياسات: تراجع ملحوظ في الاعتقالات ذات الدوافع السياسية، تسهيلات في دخول الحدود، وتخفيف الحواجز الأمنية الداخلية، وهي عوامل مكّنت آلاف العائلات من العودة، خاصة من لبنان وجنوب تركيا. وبينما لا تزال أعداد العائدين محدودة، فإن هذه التطورات تمثل تحوّلاً ملموساً في موقف الدولة تجاه ملف النزوح، وقد تكون نقطة انعطاف في أزمة النزوح المزمنة في سوريا. ومع ذلك، لا يبدو أن الحكومة تمتلك خطة واضحة لمعالجة تبعات هذه العودة، سواء من الخارج أو من مناطق سورية أخرى. ورغم أن العدد لا يزال غير كبير (1.7 مليون بحسب تقرير حديث لإيتانا)، إلا أنه عدد مهم، والكثير منهم عادوا إلى منازل مدمرة أو متضررة. ويطرح هذا الواقع عدة تحديات، منها الضغط المتزايد على بنى تحتية هشة أصلاً، واستمرار المشكلات المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية(HLP) ، وظهور توترات اجتماعية بين العائدين والمقيمين في تلك المناطق خلال فترة الصراع.

الكهرباء

لا يزال توفر الكهرباء يعاني من تفاوت كبير، حيث تحصل المراكز الحضرية على ما بين ساعتين وست ساعات فقط يومياً، بينما تواجه مناطق أخرى انقطاعاً تاماً لفترات طويلة، وتعجز المجتمعات الريفية بشكل متزايد عن الاعتماد على المولدات الخاصة بسبب كلفتها المرتفعة. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية لتحسين هذا القطاع، إلا أن التقدّم لا يزال مرتبطاً بدرجة كبيرة بالدعم الخارجي. ومن أبرز الأمثلة، توريد الغاز المجاني من قطر عبر الأردن، ما ساعد في استقرار التزويد بالكهرباء مقارنةً بفترة ما بعد سقوط النظام مباشرة. في عهد الأسد، كانت سوريا تعتمد بشكل كبير على الوقود الإيراني لتوليد الكهرباء، لكن هذا الدعم توقّف مع انهيار النظام، مما وضع عبئاً كبيراً على الحكومة الجديدة.

وقد أعلنت وزارة الكهرباء عن خطط لإعادة تأهيل محطات التوليد، ووقّعت اتفاقية استثمار بقيمة 7 مليارات دولار لتجديد القطاع. ورغم أن هذه المبادرات تشير إلى وجود رؤية مستقبلية، فإن استدامة النظام الكهربائي لا تزال موضع شك في ظل غياب مصادر طاقة محلية متنوعة، واستمرار الاعتماد على مساعدات خارجية غير مستقرة. كما أن هذا الاعتماد، إلى جانب تزايد دور المزوّدين من القطاع الخاص، يثير مخاوف بشأن قدرة المواطنين العاديين على تحمّل كلفة الكهرباء مستقبلاً.

ورغم استمرار التحديات الهيكلية في القطاع، فإن هناك فرصاً متزايدة لتحسين الأداء المؤسسي. إذ يُعد قطاع الكهرباء نموذجاً يجمع بين الحاجة العاجلة للإصلاح والإمكانات الواعدة لحوكمة أكثر فعالية. فرغم أن الحكومة لم تنشر بيانات وطنية حديثة حول الكهرباء، مما يعكس ثغرات قائمة في الشفافية والقدرة المؤسسية، إلا أن هذه النواقص تبرز في المقابل أهمية بناء أنظمة تُعتمد على الأدلة في وضع السياسات، وتعزز من المساءلة العامة. أما الإعلانات المتكررة عن أعمال الصيانة - رغم أنها لم تؤدِ بعد إلى تحسن ملموس في موثوقية التزويد - فهي تعكس قدراً من التفاعل المؤسسي، وتشير إلى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق في التخطيط والتنفيذ.

المياه

يعكس قطاع المياه حجم وتعقيد التحديات التي ورثتها السلطات الانتقالية، لا سيما في المناطق التي عانت لسنوات من الصراع والإهمال وضعف الاستثمارات. فقد أدت عقود من سوء الإدارة، تلتها أضرار واسعة في البنية التحتية، إلى اعتماد العديد من المجتمعات على المياه الجوفية غير الآمنة وأنظمة التوزيع غير الرسمية. وحتى الآن، لم يحرز القطاع تقدماً يُذكر على صعيد إعادة تأهيل أو تنظيم خدمات المياه، ولا توجد خطة وطنية واضحة لإعادة الإعمار.

في شرق دير الزور، يعتمد السكان على آبار سطحية ملوثة بالقرب من مصافي النفط البدائية؛ وفي جنوب وغرب إدلب، نادراً ما تُفحص الآبار المشتركة. أما مخيمات النزوح في الشمال، فلا تزال محرومة من شبكات المياه، وفي أحياء دمشق العشوائية مثل التضامن والحجر الأسود، لا يزال السكان يعتمدون على الصهاريج الخاصة أو الآبار غير المرخصة نتيجة توقف عمليات إعادة الإعمار.

لم تنشر الحكومة أي بيانات وطنية حول استهلاك المياه أو جودتها، كما لم توضّح المسؤوليات المؤسسية المتعلقة بالرقابة والإشراف. وبينما تعكس هذه الظروف فشلاً عميقاً في البنية التحتية والحوكمة، فإنها تسلط الضوء أيضاً على الحاجة الملحة لاستراتيجية وطنية متماسكة وعادلة في توزيع المياه، من شأنها أن تبدأ في معالجة أخطر التهديدات الصحية ونقاط الضعف الخدمية في البلاد.

الصحة

تبذل وزارة الصحة جهوداً متواصلة للحفاظ على عمل النظام الصحي وتحسينه. ففي اللاذقية، على سبيل المثال، تعمل المستشفيات العامة بكامل طاقتها لتلبية الطلب. وبحسب المدير بالوكالة لمديرية الشؤون الصحية في اللاذقية، فإن الخدمات الصحية تحسّنت بنسبة تقارب 40٪ مقارنة بفترة حكم الأسد. ومع ذلك، لا يزال القطاع يواجه تحديات جسيمة، من أبرزها نقص الكوادر الطبية المؤهلة، إذ استقال العديد من العاملين أو تم فصلهم من القطاع العام بعد سقوط النظام. كما يعاني القطاع من نقص حاد في الموارد المالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الأدوية والمعدات وإعادة تأهيل المرافق الصحية المتضررة. ورغم هذه الصعوبات، تنسّق الوزارة بنشاط مع المنظمات الدولية والمجتمعات المحلية والشتات السوري لسد هذه الفجوات وتعزيز قدرات القطاع.

وتتمثل إحدى أبرز التحديات في غياب استراتيجية وطنية متماسكة، تقودها الحكومة، لتعافي القطاع الصحي. ورغم أن المرحلة الانتقالية لا تزال في بدايتها، بما لا يسمح بخطط مكتملة التنفيذ بعد، إلا أن القاعدة الأساسية لنهج منسق لم تُوضع بعد. في الوقت الحالي، لا يزال تقديم الخدمات الصحية يعتمد إلى حدّ كبير على الجهات الدولية والمحلية، بينما يقتصر دور الدولة على المهام الإدارية والترخيصية واللوجستية. ورغم أن هذا الترتيب سمح باستمرار تقديم الحد الأدنى من الخدمات، فقد أبطأ في الوقت نفسه تطوير رؤية موحّدة لتعافي النظام الصحي. وحتى الآن، لم تُنشر خريطة طريق شاملة لإعادة بناء خدمات الصحة الوطنية، ولا وُضّحت العلاقات المؤسسية بين الجهات الصحية الرسمية والفاعلين الإنسانيين. وستكون الخطوات الأولى نحو وضع استراتيجية وطنية ضرورية لنقل القطاع من حالة الاستجابة المجزأة للأزمات إلى تعافٍ مستدام طويل الأجل.

التعليم

أطلقت وزارة التربية خطة وطنية لإعادة تأهيل المدارس، في خطوة تُعد محورية لإعادة بناء البنية التحتية التعليمية في البلاد. إلا أن هذه العملية واجهت انتقادات تتعلق بانعدام الشفافية، حيث لم تُوضّح معايير اختيار المدارس أو إجراءات تقديم العروض، ما أثار مخاوف من المحسوبيات والتنفيذ غير المتكافئ. بشكل أوسع، لا يزال قطاع التعليم مجزأً، نتيجة سنوات من الانقسام المناطقي وبروز هياكل حكم موازية. وقد أدت المناهج غير المتسقة وغياب إطار اعتماد موحّد إلى خلق حالة من الالتباس في تقييم الدرجات، والاعتراف بالشهادات، والوصول إلى التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، لا تزال العديد من المدارس في إدلب تستخدم المناهج التي وضعتها هيئة تحرير الشام، وخصوصاً في التعليم الديني، بينما تعتمد بعض المدارس الخاصة في دير الزور على مواد قديمة تعود إلى عهد النظام السابق. وتُبرز هذه التحديات مدى صعوبة تحقيق الانسجام بين القطاعات الخدمية الرئيسية في هذه المرحلة المبكرة من الانتقال.

وقد أثارت الخلافات الأخيرة حول مكافآت المعلمين تساؤلات حول مظاهر التفاوت المناطقي. ففي عيدي الفطر والأضحى عام 2025، تم استثناء المعلمين في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري شمال حلب من منحة العيد لمرة واحدة، في حين حصل عليها نظراؤهم في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لهيئة تحرير الشام. وعلى الرغم من التراجع عن القرار لاحقاً تحت ضغط شعبي، فقد كشف الحادث عن التفاوت في آليات اتخاذ القرار الإداري، وأهمية بناء آليات عادلة ومتسقة لإدارة القطاع العام في المستقبل.

في عدة قطاعات، لا تزال عمليات الحوكمة تعكس تأثيرات أيديولوجية، ما يثير تساؤلات حول مدى تمثيل السياسات المعتمدة لإجماع وطني واسع. ففي قطاع التعليم، على سبيل المثال، ورغم أن الوزير الحالي من خلفية كردية، إلا أن القيادة العليا لا تزال خاضعة لأشخاص ذوي توجهات إسلامية. وقد أدى ذلك إلى تنامي تأثير التيار الإسلامي داخل الحقل التعليمي، ليس من خلال المناهج الرسمية، بل عبر الأنشطة اللاصفية وتوسع دور المؤسسات الخاصة. من بين الأمثلة على ذلك، مدارس دار الوحي الشريف، وهي مؤسسات قرآنية تأسست في إدلب عام 2017، وتروج لفكر إسلامي متشدد، ويُقال إنها تخطط حالياً للتوسع نحو دمشق وحلب.

ورغم أن الحكومة الانتقالية اتخذت خطوات ملموسة لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية، إلا أن هذه الجهود تجري ضمن سياق من القيود المؤسسية الكبيرة وإرث طويل من الحوكمة المجزأة. فهناك تحسّن واعد في قطاعات مثل الصحة والكهرباء في بعض المناطق، ما يشير إلى وجود إمكانية للتعافي، حتى وإن بقي التقدّم متفاوتاً وصعب الاستمرار أحياناً. لا تزال التحديات الهيكلية قائمة، مثل غياب أنظمة بيانات وطنية، وضعف التنسيق بين القطاعات، وتدني مستوى الرقابة التنظيمية، لكن هذه التحديات تعكس أيضاً المرحلة المبكرة من الانتقال وحجم المهمة المطروحة. كما تستمر قضايا مثل التوزيع غير العادل للموارد، والتعيينات المسيسة، وتأثير الفاعلين ذوي التوجهات الأيديولوجية، في تعقيد التنفيذ وزيادة خطر تعميق الفروقات المناطقية. إن التوجّه نحو ممارسات مؤسسية أكثر شفافية ومساءلة وشمولية سيكون ضرورياً لضمان أن يتحول تقديم الخدمات من إدارة أزمات طارئة إلى أساس مستقر ومستدام للتعافي.

الشفافية والمساءلة

لا تزال مسألة تعزيز الشفافية المؤسساتية وتقليص تركّز السلطة التنفيذية من أبرز المجالات التي تحتاج إلى تحسين في أداء الحكومة الانتقالية. ففي الوقت الراهن، تُتخذ العديد من القرارات دون مبرر قانوني واضح، أو تفسير علني، أو رقابة رسمية، مما يحدّ من فرص المساءلة والمشاركة العامة. وتُظهر الأمثلة التالية كيف أن الاعتماد على قرارات مرتجلة وغير رسمية يعزز الانطباع بأن السلطة القانونية تُمارَس بشكل انتقائي، وتُشكَّل في كثير من الأحيان بدوافع طائفية أو أيديولوجية، بدلاً من أن تستند إلى مبادئ إدارية ثابتة.

من أكثر القرارات إثارة للجدل إنشاء وزير الخارجية لما يُعرف بـ "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، وهي جهة لا تستند إلى أي أساس دستوري أو قانوني. وقد شمل القرار نقل ملكية أصول كانت تعود سابقاً لحزب البعث المنحل، والتي كان ينبغي، وفقاً للإعلان الدستوري، أن تُنقل إلى ملكية الدولة. وقد تم اتخاذ هذا القرار دون الرجوع إلى مجلس الوزراء أو البرلمان أو إجراء

أي مشاورات عامة، مما يعكس نمطاً من التفرّد التنفيذي ويقوّض الشرعية الإجرائية. وتشير تقارير أخرى إلى أن وزارة الخارجية قامت بإدماج وحدات سياسية ضمن وزارات أخرى، ما وسّع من نفوذها على الشؤون الداخلية وكرّس ممارسات شبيهة بتلك التي كانت سائدة في عهد الأسد.

وفي مثال آخر مقلق على اتخاذ قرارات ارتجالية، أصدر محافظ دمشق أمراً مفاجئاً بإغلاق مطعم في حي المالكي الراقي بحجة مخالفات ترخيص. لكن القرار أُلغي في اليوم التالي بعد ردود فعل غاضبة من الجمهور، في خطوة عكست نهجاً انتقائياً ومسيّساً في إدارة الشأن التنفيذي، بعيداً عن المراجعة القانونية المنتظمة.

وقد امتد هذا النمط من اتخاذ القرار إلى الحريات الاجتماعية والثقافية. ففي 22 أيار/مايو 2025، أطلقت محافظة دمشق حملة واسعة استهدفت محلات بيع المشروبات الكحولية والحانات في أحياء ذات أغلبية مسيحية مثل القصاع وباب توما. ورغم أن السبب المعلن كان انتهاء التراخيص أو غيابها، فإن توقيت الحملة مباشرة بعد عيد الفطر أثار مخاوف من تطبيق انتقائي للقانون ورسائل سياسية ضمنية. وقد أُوقفت الحملة بعد انتقادات علنية، مما أظهر هشاشة سياسات التنفيذ. ولم تُنشر أي بيانات رسمية حول عدد المحال التي أُغلقت، أو المعايير القانونية المستخدمة، أو ما إذا كان لأصحاب المحال الحق في الطعن أو تصحيح أوضاعهم. ويعكس هذا الغموض غياب إنفاذ القانون على أسس واضحة ومتسقة، وفشلاً في تعزيز المساءلة العامة.

وفي حادثة أخرى وقعت في 30 كانون الثاني/يناير 2025، قام أشخاص بتوزيع منشورات دينية إسلامية في باب توما والقصاع تدعو السكان إلى "سلوكيات أخلاقية مقبولة". وقد أثار ذلك قلق المجتمعات المسيحية المحلية، واعتُبر تهديداً للنسيج التعددي في المدينة. ورغم أن القوى الأمنية أفادت بأنها احتجزت المتورطين، لم يُصدر أي بيان يوضح التهم أو الأساس القانوني للاعتقال، ما يسلط الضوء مجدداً على غياب الشفافية في ممارسات الأجهزة الأمنية.

تُبرز هذه الأمثلة تحدياً مؤسساتياً أعمق: وهو تطبيع ممارسة السلطة على نحو غير رسمي، وفي غياب رقابة تشريعية وقضائية فعّالة. إذ يُشكّل الحكم، في كثير من الأحيان، من خلال قرارات مرتجلة اعتباطية تستند إلى اعتبارات طائفية أو أيديولوجية، وليس إلى معايير قانونية وإدارية راسخة. ويهدّد هذا الاعتماد على الآليات غير الرسمية قابلية التنبؤ القانوني، ويزيد من فجوة الثقة بين المواطنين والحكومة الانتقالية. إن معالجة هذه الديناميكية سيكون ضرورياً لتحقيق التزام الحكومة المعلن بثقافة سيادة القانون التي تمثل قطيعة واضحة مع إرث الاستبداد. وسيساهم إصدار تقارير أداء دورية من الوزارات، ونشر البيانات المالية، وإشراك المجتمع المدني في صنع القرار، في تعزيز الثقة العامة، ودعم حوكمة أكثر فاعلية بمرور الوقت.

الأداء الاقتصادي

بعد عقود من العزلة الدولية والتهميش الاقتصادي، بدأت سوريا تدريجياً في العودة إلى النظامين الإقليمي والدولي. ومن بوادر الانفتاح المبكر تجدد العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج، وزيارات استطلاعية من وفود أميركية وأوروبية، وتوقيع اتفاقيات مع شركات دولية. ورغم أن هذه التطورات لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تعكس قدراً من الثقة الخارجية بالسلطات الانتقالية، وتشير إلى فرص ناشئة للتعافي والاستثمار والدعم المشروط.

مع ذلك، لا تزال المخاوف حاضرة في القطاع الاقتصادي. فقد تبنت الحكومة الانتقالية نموذجاً من التحرير الاقتصادي يعطي الأفضلية لقوى السوق، والاستثمار الأجنبي، ورفع القيود التنظيمية، في كثير من الأحيان على حساب الشفافية والعدالة والحماية الاجتماعية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الارتفاع الحاد في أسعار الخبز، التي زادت نحو عشرة أضعاف، ما كان له تأثير قاسٍ على معظم الأسر السورية، لا سيما وأن نحو نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ورغم مؤشرات مبكرة على استقرار الأسعار في مطلع 2025، فإن الأدلة الميدانية وبيانات الاستطلاع الأخيرة تشير إلى أن التضخم عاد إلى الارتفاع. ووفقاً لاستطلاع إيتانا في أيار/مايو 2025، قال 77٪ من المشاركين إن وضعهم الاقتصادي إما لم يتغير أو ازداد سوءاً مقارنة بما كان عليه قبل سقوط نظام الأسد.

وقد تضررت أيضاً حقوق العمال تحت ذريعة تحفيز الاقتصاد. ففي 8 أيار/مايو 2025، أصدر وزير الاقتصاد قراراً بتجميد إلزام أرباب العمل بتسجيل العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي، واصفاً ذلك بتخفيف الأعباء عن التجار وتنشيط الدورة

الاقتصادية. لكن عملياً، أتاح هذا القرار للشركات تجديد تراخيصها التجارية دون إثبات تسجيل العاملين، مما قوّض حقوقهم الأساسية. وقد تعرض الإجراء لانتقادات واسعة من قبل المدافعين عن حقوق العمال، خاصةً أنه طُبّق دون إطار قانوني أو آلية تنفيذ واضحة، مما زاد من المخاوف بشأن غياب الشفافية والانحياز لمصالح رأس المال.

ورغم إعلان الحكومة سعيها لربط المناطق السورية المختلفة اقتصادياً، إلا أن ممارسات القوى الأمنية والعسكرية على الأرض ساهمت في تعزيز الانقسام المناطقي والاجتماعي. وقد أعاق ذلك إعادة تنشيط سلاسل القيمة بين المناطق، وقيّد حركة البضائع والأشخاص، وأسهم في تآكل الثقة بين السوريين والحكومة، حيث تُعد الثقة عنصراً أساسياً لأي تنمية اقتصادية واجتماعية.

كما تأثر التوظيف في القطاع العام بشكل كبير، إذ تم فصل مئات الآلاف من الموظفين دون توضيح معايير ذلك. وبينما برّرت السلطات هذه الخطوة بمحاربة ظاهرة "العمال الوهميين"، تشير التقارير إلى أن العملية كانت عشوائية وأحياناً مشوبة بدوافع طائفية أو سياسية. وقد فاقمت هذه الإجراءات من معدلات الفقر والبطالة، وأدّت إلى فقدان الذاكرة المؤسسية بين الموظفين ذوي الخبرة. في الوقت ذاته، تعاني الدولة من أزمة سيولة مزمنة جعلت من الصعب الوفاء حتى بأبسط التزاماتها المالية. وغالباً ما يشتكي المتقاعدون من استلامهم جزءاً فقط من مستحقاتهم، بينما تعزو البنوك ذلك إلى نقص السيولة. ويسهم هذا النمط من الوعود المفرطة دون تنفيذ في اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة.

وتفاقمت أزمة الثقة هذه مع تزايد نفوذ اللجنة الاقتصادية، المرتبطة سابقاً بهيئة تحرير الشام، والتي باتت واحدة من أقوى الكيانات الاقتصادية ضمن الإدارة الانتقالية. وقد تولّت اللجنة مهام مصادرة وإدارة ممتلكات وشركات مرتبطة بالنظام السابق، لكنها تجاوزت هذا الدور لتفرض نفوذها في مدن رئيسية مثل دمشق وحماة، حيث تمارس ضغوطاً على أصحاب الشركات، خصوصاً من يسمّون بـ "الرماديين" - أي من لم تكن لهم روابط مباشرة مع النظام السابق لكنهم عملوا ضمن مؤسساته. ويواجه هؤلاء التجار والصناعيون رسوماً غير رسمية (إتاوات) وعرقلةً إدارية وتدقيقاً مالياً انتقائياً بدوافع سياسية، ما خلق مناخاً من الترهيب والإقصاء الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك قيود صارمة على حرية الحركة المالية؛ إذ يشتكي أصحاب الأعمال من صعوبة سحب أموالهم من البنوك المحلية، الأمر الذي غالباً ما يتطلب موافقة شخصية من شخصيات مالية نافذة مثل رئيس البنك المركزي الفعلي أو عبد الرحمن زربة، أحد الشخصيات الاقتصادية البارزة في هيئة تحرير الشام. ويعزز هذا التركّز في السلطة المالية الانطباع بوجود نظام مالي غير شفاف يعمل خارج الأطر القانونية المعروفة ودون آليات طعن فعالة.

وحتى الآن، فإن جميع الاتفاقيات والمشاريع والمذكرات الموقعة ومبادرات الاستثمار تم الحصول عليها إما عبر علاقات شخصية مع الرئاسة أو مع سلطات الأمر الواقع، أو من خلال دول مفضّلة مثل تركيا وقطر والسعودية وغيرها. ولم تمرّ أي من هذه المشاريع بمسارات تنافسية شفافة أو عبر معايير قائمة على الجدارة أو الحاجة العامة، بل تشبه إلى حد كبير نموذج "الاقتصاد الشامل" الذي كانت تشرف عليه أسماء الأسد، والذي كان قائماً على النفوذ الشخصي بدلاً من التخطيط المؤسسي.

وتُعد الفجوة المتنامية في الفرص الاقتصادية مصدراً رئيسياً آخر للسخط. إذ يتمتع رجال الأعمال المرتبطون بشبكات موالية لهيئة تحرير الشام بإمكانية تفضيلية للحصول على القروض والمناقصات والتراخيص، بينما يُقصى الآخرين، خاصةً المستقلين أو أولئك الذين عملوا بشكل قانوني تحت النظام السابق. ومن المهم التأكيد أن هذا الانتقاد لا يتحدث عن شبكات المحسوبية التابعة للنظام السابق، بل يشير إلى تهميش روّاد الأعمال المستقلين والملتزمين بالقانون لصالح أصحاب العلاقات السياسية. ويعزز هذا الواقع الشعور بأن الإدارة الحالية تستبدل شكلاً من المحسوبية بآخر، بدلاً من بناء نموذج اقتصادي شامل وقائم على القانون.

وتشير الاستراتيجية الاقتصادية العامة للحكومة الانتقالية إلى توجه واضح نحو الخصخصة والاعتماد على الخارج. فقد تم توقيع عقود بمليارات الدولارات مع شركات قطرية وتركية وأميركية - مثل صفقة إعادة تأهيل قطاع الكهرباء البالغة 7 مليارات دولار - دون أي استشارة عامة أو مناقصة مفتوحة أو إفصاح عن الشروط. ومن بين الترتيبات الأكثر غموضاً، منح شركة صينية غير مسجّلة حق الاستثمار في المناطق الصناعية السورية. وتثير هذه الممارسات مخاوف من تفشي المحسوبية والفساد، خاصةً في ظل غياب دلائل على وجود إصلاحات مؤسسية أو رقابة تنظيمية مرافقة لهذا التدفق في رؤوس الأموال الأجنبية.

ويُفاقم هذا التوجّه الليبرالي اعتماد متزايد على دول الخليج والمؤسسات المالية الدولية. فقد بدأت قطر في دفع جزء من رواتب القطاع العام، ومن المتوقع أن تحذو السعودية حذوها. وتشير تقارير إلى أن البلدين وافقا على تسديد ديون سوريا لصالح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يمنحهما نفوذاً واسعاً على القرارات الاقتصادية الداخلية. في المقابل، فإن ضعف قدرة سوريا على التفاوض وغياب خطة اقتصادية وطنية واضحة، يجعلها عرضة لشروط خارجية قد تُفرض عليها. وغالباً ما تشمل هذه الشروط تخفيضات في الإنفاق العام - وهي أولويات للصناديق الدولية - ما من شأنه أن يؤثر على التوظيف والدعم والخدمات الأساسية بطرق قد تهدّد الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

وتعكس التوجهات الاستثمارية الحالية الطبيعة الريعية للنظام الاقتصادي الناشئ، حيث يتركّز الاستثمار في قطاعات غير إنتاجية مثل العقارات، بدلاً من الصناعة أو الزراعة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع "بوليفارد النصر" في حمص، وهو مشروع تطوير عقاري فاخر تثار حوله تساؤلات بشأن القدرة على تحمّل تكاليفه، ويفتقر للشفافية، ويثير قضايا متعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية. وفي الوقت نفسه، أغرق تحرير الواردات الأسواق بسلع رخيصة ورديئة الجودة، مما يهدّد المنتجين السوريين - خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة - بالانهيار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتردي البنية التحتية.

إن سقوط نظام الأسد، إلى جانب تخفيف العقوبات تدريجياً وازدياد الدعم الدولي - لا سيما من تركيا ودول الخليج - قد خلق فرصاً اقتصادية جديدة وولد زخماً للتعافي والاستثمار. ومع ذلك، ولضمان أن تتحول هذه المكاسب إلى تنمية شاملة ومستدامة، سيكون من الضروري معالجة مسألة تركّز السلطة الاقتصادية. إن أنماط الحوكمة الاقتصادية الحالية، بما فيها تنامي نفوذ الفاعلين المرتبطين سياسياً، والتطبيق غير المتوازن لمبادئ السوق، والانطباعات عن محاباة شبكات محددة، تهدد بتوسيع الانقسامات الاجتماعية وتكرار سمات البنية الريعية التي ساهمت في اضطرابات الماضي. إن تعزيز الشفافية والمنافسة العادلة والمشاركة الواسعة في صنع القرار الاقتصادي سيكون ضرورياً لتفادي نشوء دورة جديدة من الإقصاء.

الفساد

في عام 2024، احتلت سوريا المرتبة 177 من أصل 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد، وهو ما يعكس مدى تغلغل ممارسات الفساد في ظل النظام السابق. ومع سقوط بشار الأسد وتفكيك الشبكات المرتبطة بعائلته، اعتُبرت المرحلة الانتقالية فرصة لوضع أسس لحوكمة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. ورغم اتخاذ بعض الخطوات المؤسساتية، فإن التقدم لا يزال متفاوتاً. إذ لا تزال جهود تعزيز سيادة القانون وإنشاء آليات رقابة فعالة في مراحلها الأولى، فيما يستمر إرث اتخاذ القرار غير الشفاف في عرقلة الإصلاح. ومع ذلك، فإن الضغط الشعبي المتواصل والانخراط الدولي يقدمان فرصاً واعدة لدفع جهود مكافحة الفساد.

وسط الظروف الاقتصادية الصعبة، بما فيها موجة التسريح الواسعة من القطاع العام وأزمة السيولة وغياب نظام رقابة فعال، لا يزال العديد من موظفي القطاع العام يلجؤون إلى ممارسات فاسدة لتعويض دخلهم. واللافت أنه حتى بعد الزيادة الأخيرة بنسبة 200٪ في رواتب العاملين في القطاع العام، تبقى الأجور الحقيقية تعادل نحو 30٪ فقط من مستواها في عام 2010. ونتيجة لذلك، يظل الفساد منتشراً في الحياة اليومية، ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية واضحة وفعالة لمعالجته.

الأخطر من ذلك أن مظاهر الفساد والمحسوبية باتت واضحة على أعلى مستويات الحكومة الجديدة. إذ يبدو أن أحمد الشرع وشقيقيه، حازم وجمال، يسعون إلى إحكام سيطرتهم على كامل مفاصل الاقتصاد السوري. يتولى أحمد الشرع دوراً مباشراً في إدارة بنك الشام في إدلب، والذي يشرف على تطبيق "شام كاش" - المنصة التي تُستخدم لصرف رواتب القطاع العام ومعالجة جميع المعاملات المالية الحكومية. هذا الترتيب يفتقر لأي مبرر قانوني واضح، لا سيما وأن النظام المصرفي التقليدي، رغم ضعفه، لا يزال أكثر أماناً من منصة شام كاش غير الخاضعة لأي تنظيم فعلي. ويثير الإصرار على استخدام هذه المنصة، التي تتحكم بملايين الدولارات من أموال السوريين، مخاوف جدية بشأن الشفافية وسوء الاستخدام، خاصة وأنها مرتبطة مباشرة بالرئاسة الانتقالية.

أما حازم الشرع، فقد أُوكلت إليه مهمة الإشراف على جميع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو يقود حالياً عملية إنشاء هيئة عليا للاستثمار تتمتع بصلاحيات واسعة في الإعمار والإصلاحات التنظيمية. ورغم أن ذلك قد يتيح فرصة لتنسيق جهود التعافي الاقتصادي، إلا أنه في حال غياب الضوابط، فإنه يعزز خطر الاستحواذ المؤسسي. أما جمال الشرع، ورغم عدم توليه أي

منصب رسمي، فيواصل التأثير من خلال شبكة علاقات تجارية واسعة، من بينها شراكات مع شخصيات مقربة من النظام السابق مثل فرحان المرسومي، الذي حصل مؤخراً على تراخيص لتجارة التبغ واستيراد معداته.

إلى جانب عائلة الشراع، تلعب شخصيات بارزة من هيئة تحرير الشام دوراً نشطاً في إعادة توزيع ما تبقى من ثروات البلاد لمصالحهم الشخصية. على سبيل المثال، يتولى أبو مريم الأسترالي — وهو غير سوري — مسؤولية إدارة ممتلكات وأصول كانت مملوكة للنظام السابق، وتُقدّر قيمتها بمليارات الدولارات. وتتم هذه العملية بشكل كامل بناءً على الولاء والمحسوبية، دون أي معايير مؤسسية.

إن هذا التركّز في السلطة بين عدد محدود من الأفراد، إلى جانب تبنّي سياسات اقتصادية نيوليبرالية وتعهيد وظائف الدولة إلى أطراف خاصة، يخلق بيئة حوكمة هشّة يسهل اختطافها من قبل النخب. والخطر لا يتمثل فقط في تكرار نماذج الماضي، بل في نشوء نمط جديد من رأسمالية المحسوبيات المركزية. ولن يكون التصدي لهذا التوجه ممكناً إلا عبر اتخاذ خطوات جريئة لتمكين مؤسسات مستقلة، ووضع رقابة حقيقية على الموارد العامة، وبناء آليات شفافة للاستثمار وتقديم الخدمات العامة.

الأداء الأمني والعسكري

منذ سبعينيات القرن الماضي، بنى نظام الأسد جهازاً عسكرياً وأمنياً معقّداً وتدخّلياً بطبيعته، قائمًا على المحسوبيات والتحصين ضد الانقلابات، ويهدف إلى إحكام السيطرة على المجتمع السوري من الأعلى إلى الأسفل. وبعد سقوط النظام، اعتُبر إصلاح هذا الجهاز، بما في ذلك القوات المسلحة وأجهزة الأمن، من أولويات الرئيس الانتقالي أحمد الشرع والسلطات الانتقالية. وخلال الأشهر الستة التي تلت سقوط النظام السابق، ركّزت جهود السلطات الانتقالية على تفكيك الهياكل التابعة للنظام، والتحصين ضد محاولات استعادة السلطة من قبل فلوله، وبناء الدولة السورية الجديدة واستقرارها بعد الأسد، مع العمل على فرض سيطرة مباشرة أو غير مباشر لهيئة تحرير الشام ضمن المؤسسات الجديدة.

وزارة الدفاع

في الأشهر الستة التي تلت 8 كانون الأول/ديسمبر، أنشأت وزارة الدفاع الانتقالية 20 فرقة تابعة للجيش السوري الجديد، وبدأت بتعيين منشقين، وعناصر تابعين لهيئة تحرير الشام، وبعض الشخصيات المنتقاة من عهد النظام السابق في إدارات عسكرية مسؤولة عن العمليات اللوجستية والفنية للقوات المسلحة. لا سيما بعد مؤتمر "النصر" الذي عقده الشرع أواخر كانون الثاني/يناير، تم دمج البنى القيادية لفصائل مقربة من هيئة تحرير الشام ضمن هذه الفرق الجديدة، بينما تم استيعاب فصائل أخرى، مثل الجبهة الوطنية للتحرير، ضمن تشكيلات مختلفة.

طوال هذه العملية، حافظ قادة هيئة تحرير الشام على هيمنتهم؛ إذ أن 9 فرق من أصل 20 (أي 45٪) يقودها مباشرة عناصر من الهيئة، فيما تقود الفرق المتبقية شخصيات من فصائل حليفة للهيئة أو مجموعات شاركت في عملية "ردع العدوان" في العام السابق:

إجمالي نسبة السيطرة	الفرقة العسكرية	تبعية قائد الفرقة
45	الفرقة 44 – الفرقة 50 – الفرقة 56 – الفرقة 60 – الفرقة 66 – الفرقة 70 – الفرقة 72 – الفرقة 98 المدرعة – الفرقة 112 (لواء المسيّرات)	هيئة تحرير الشام
10	الفرقة 40 – الفرقة 54	أحرار الشام
5	الفرقة 64	فيلق الشام
5	الفرقة 76	فرقة الحمزة
5	الفرقة 74	جيش العزة
5	الفرقة 82	جند الأقصى
5	الفرقة 62	لواء سليمان شاه

5	الفرقة 42	صقور الشام
5	الفرقة 84	الحزب الإسلامي التركستاني
10	الفرقة 52 – الفرقة 80	غير معروف التبعية

(تم حساب هذه النسب بناءً على خلفيات قادة الفرق وانتماءاتهم الفصائلية، مع الإشارة إلى أن تبعية قائدي الفرقتين 52 و80 لم يكن معروفاً عند إعداد الدراسة.)

ورغم هذه الهيمنة، فإن التوجه الجديد للجيش السوري يفترق عن ممارسات الماضي من حيث عدم تكليف هذه الفرق بمهام تفتيش على الحواجز أو أدوار شرطية داخلية. ويبدو أن هذا الفصل بين المهام العسكرية والأمن الداخلي يعكس رغبة في إبعاد الجيش عن التغلغل في الحياة المدنية، كما كان سائداً في عهد الأسد. ورغم أن هذه الخطوة لا تزال في بداياتها، فإنها تمثل تطوراً واعداً نحو مأسسة القوات المسلحة وتحديد الأدوار بوضوح بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

وزارة الداخلية والجهاز الأمني

جاءت جهود إصلاح وإعادة هيكلة وزارة الداخلية السورية على خطى مماثلة، وتعكس رغبة في تعزيز الأمن الداخلي، وتوجيه رسائل طمأنة للخارج. ويُنظر إلى وزير الداخلية الانتقالي، أنس خطّاب، باعتباره شخصية بارعة في العمل الاستخباراتي والاستراتيجي، استناداً إلى سنوات من خدمته في الصفوف العليا لهيئة تحرير الشام، حيث شغل منصب نائب الشرع ورئيس الجهاز الأمني للهيئة. ومنذ انضمامه إلى الحكومة الانتقالية في أواخر آذار/مارس، حاول خطّاب تحقيق توازن بين التحديات الأمنية المباشرة والأولويات الاستراتيجية بعيدة المدى.

فور تسلمه المنصب، تمت إعادة دمج عدد من المنشقين السنّة عن الوزارة، بالإضافة إلى عناصر من عهد النظام لم يكن لهم سجل في الانتهاكات، في مواقعهم السابقة، بما في ذلك مراكز الشرطة الإقليمية وشرطة المرور. ومع مرور الوقت، حوّل خطاب وزارة الداخلية إلى إحدى ركائز السلطة المركزية لدى السلطات الانتقالية. ومؤخراً، أشرف على إعادة هيكلة كاملة للأمن العام (الذي أعيدت تسميته بـ "الأمن الداخلي")، ليصبح تحت الإشراف المباشر للوزارة، مع تعيين رئيس الأمن العام، أبو بلال القدس، نائباً لوزير الداخلية. وتشير قيادة خطّاب والقدس للوزارة إلى مدى تغلغل هيئة تحرير الشام في مواقع استراتيجية داخل الإدارة الأمنية والحكومية.

وتشير الإصلاحات المؤسسية المبكرة داخل الوزارة إلى قطيعة جزئية مع بعض ممارسات النظام السابقة، وخصوصاً الاعتقال التعسفي على خلفية الرأي السياسي، الذي كان شائعاً في عهد الأسد. فمنذ إعادة هيكلة الوزارة، تراجعت حالات الاعتقال السياسي، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية المؤقتة. وبينما لا يزال الوقت مبكراً لتقييم ما إذا كان هذا التغيير سيستمر، فقد رحّب به فاعلون في المجتمع المدني بحذر، على أنه خطوة نحو إعادة الاعتبار لمعايير العمل الشرطي المهني. وقد حققت الوزارة أيضاً إنجازات أولية في مكافحة المخدرات، عبر تفكيك مسارات تهريب رئيسية، وضبط شحنات كبيرة منذ كانون الأول/ديسمبر. ورغم استمرار التحديات، فإن هذا يُعد من أبرز النجاحات الأمنية التي سُجلت خلال المرحلة الانتقالية حتى الآن.

في ظل الوضع الجديد، أصبح الأمن العام بمثابة جهاز استخبارات خارجي، في حين تم إنشاء فروع داخلية أخرى تُعنى بمكافحة التهريب، ومكافحة الإرهاب، وملاحقة "فلول النظام". وعلى الورق، تبدو هذه الهيكلة أكثر مهنية وانسجاماً، وتشبه من حيث الشكل أجهزة الأمن في الدول الغربية، ويبدو أن إعادة التنظيم هذه صُمّمت لتكون مقبولة لدى الدول الإقليمية والمجتمع الدولي من خلال تبني نموذج أمني أقرب للأنظمة الغربية. ومع ذلك، فإن "جيش الميليشيات" الذي يتصوره الشرع، ووجود مقاتلين أجانب متشددين، ودمج هياكل الفصائل بشكل مجزأ، رغم كونه واقعياً في لحظة ما بعد الأسد مباشرة، إلا أنه يكرّس انقسامات الحرب، ويؤسّس لبيئة مؤسساتية معرضة لعدم الاستقرار.

الوضع الأمني ومصادر القلق

في الأشهر الماضية، كانت إدارة الشؤون الأمنية والعسكرية في سوريا تعاني من فوضى وتشرذم واضح. وقد ارتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل مجموعات وفصائل تابعة تعمل تحت مظلة الأمن العام ووزارة الدفاع على حد سواء؛ وفي بعض

الحالات، نفذت مجموعات مجهولة الهوية - تدّعي أنها قوات أمن رسمية - مجازر وعمليات قتل خارج القانون وخطف. وبلغ غياب الانضباط القيادي ذروته في آذار/مارس، حين ردّت مجموعات موالية للحكومة على تمرد محدود لعناصر النظام في الساحل، بتنفيذ مجازر طائفية متنقلة من قرية إلى قرية استهدفت مجتمعات علوية في اللاذقية وطرطوس. وفي 22 حزيران/يونيو 2025، عمّق تفجير انتحاري استهدف كنيسة مار إلياس في دمشق، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن 20 مدنياً وإصابة العشرات، الإحساس بهشاشة البيئة الأمنية وعجز السلطات عن حماية المجتمعات الأقلوية من الهجمات.

ورغم الآمال بأن تؤدي التدريبات المقررة لمدة ستة أشهر لقوات وزارة الدفاع إلى ترسيخ الانضباط القيادي في النظام الجديد، إلا أن المخاوف لا تزال كثيرة. من أبرزها اختراق الفصائل المتشددة للمؤسسات الأمنية الرسمية؛ ففصائل متطرفة من ضمنها حلفاء سابقون لتنظيم الدولة مثل "أجناد الشام" تسيطر فعلياً على إحدى فرق الجيش السوري (الفرقة 82). كما أن حملات التجنيد الواسعة التي نفذها كل من الأمن العام (الأمن الداخلي حالياً) رفعت من احتمال تسلل عناصر متشددة من تنظيم الدولة وغيرها إلى المؤسسات الأمنية، تحت غطاء راتب رسمي وزي عسكري. وحتى وإن لم تكن هذه الممارسات ممنهجة، فإن وجود مقاتلين متشددين داخل قوة أمنية يُفترض أنها مهنية ومحايدة ويُعهد إليها فرض سيادة القانون، يؤدي فعلياً إلى فوضى أمنية وتمييز في التنفيذ، كما ظهر في الانتهاكات ضد المدنيين في الساحل والهجمات على النوادي الليلية في محيط دمشق واستهداف دور العبادة مؤخراً.

وتتزايد هذه المخاوف أيضاً بسبب طبيعة التدريب والتجنيد في وزارتي الدفاع والداخلية؛ إذ تتراوح مدة معظم الدورات التدريبية بين 22 و45 يوماً فقط، وتتضمن تدريساً يومياً للقرآن والسنّة لمدة ست ساعات وحظراً على التدخين وإلزاماً بأداء الصلوات الخمس. وقد أثارت هذه الممارسات مخاوف من أن النموذج الأمني الناشئ قد يعيد إنتاج عسكرة أيديولوجية مشابهة لعهد الأسد، وإنْ تحت منظومة قيم وسرديات مختلفة.

في المقابل، أدت مقاومة بعض المكونات للاندماج في وزارة الدفاع، لا سيما مجموعات أحمد العودة والفصائل الدرزية، إلى وقوع صدامات في أكثر من مناسبة، كان أحدثها الاشتباكات العنيفة بين مجموعات درزية في جرمانا وأشرفية صحنايا من جهة، والأمن العام ومجموعات موالية للحكومة من جهة أخرى. وبينما تم تطويق مجموعات العودة وتفكيكها في آذار/مارس، لا تزال المفاوضات المتعثرة مع الفصائل الدرزية في السويداء تنذر بإمكانية تجدد المواجهات مستقبلاً. أما المحادثات الجارية بين السلطات الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فقد اكتسبت بعداً إضافياً منذ أن منحت الإدارة الأميركية قسد مهلة زمنية للاندماج في وزارة الدفاع الجديدة. غير أن قسد، التي تتفاوض من موقع قوة، لن تتنازل بسهولة عن أراضيها أو سلاحها، وتركّز حالياً على ملفات جوهرية أبرزها تعديل الإعلان الدستوري.

غياب الرقابة المدنية والمساءلة

ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز الرقابة المدنية على وزارتي الدفاع والداخلية في المستقبل، إذ لم تتم محاسبة أي من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في هاتين المؤسستين؛ بل على العكس، تمت ترقية قادة مجموعات مسؤولة عن الانتهاكات في الساحل بدلاً من معاقبتهم. كما أن جهود السلطات الانتقالية في مجال "العدالة الانتقالية" توحي بتركيز على جرائم النظام السابق، مع تجاهل شبه تام لجرائم هيئة تحرير الشام والفصائل المعارضة. ورغم وجود سيطرة مدنية اسمية على المؤسسات العسكرية والأمنية الجديدة - بمعنى أن معظم القادة والمسؤولين الكبار لا ينحدرون من خلفيات عسكرية تقليدية بل صعدوا من صفوف هيئة تحرير الشام أو فصائل أخرى ظهرت بعد 2011 - إلا أنه لا يوجد أي تنسيق فعلي بين السلطات المدنية والعسكرية حالياً، ولا تمارس الجهات المدنية أي رقابة على أعمال الجهات العسكرية.

يسيطر الشرع بشكل كامل على كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، حيث لا يرفع كبار القادة العسكريين والأمنيين مثل أبو قصرة وخطّاب تقاريرهم إلا إليه مباشرة. وعلى غرار ممارسات النظام السابق، هناك شبكات غير رسمية داخل منظومة القيادة التقليدية، تبدأ من الرئيس وتمتد إلى القاعدة، حيث يحتفظ الشرع وأبو قصرة وخطاب بمجموعة صغيرة من المستشارين غير المعلنين والعناصر الأمنية من المقربين في هيئة تحرير الشام، ممن يُكلَّفون بتقديم المشورة ومعالجة الملفات الحساسة.

في الأشهر الستة الأولى التي أعقبت سقوط نظام الأسد، تحركت السلطات الانتقالية بسرعة لتفكيك المنظومة الأمنية السابقة وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية داخلية جديدة، بهدف استقرار الدولة وفرض السلطة المركزية. وقد ظهرت بعض بوادر التقدم، مثل الفصل المهني بين أدوار الجيش والشرطة المدنية، وتراجع الاعتقالات على خلفية سياسية، ونجاحات أولية في

عمليات مكافحة المخدرات تقودها وزارة الداخلية. ومع ذلك، فإن تصاعد نفوذ شخصيات مرتبطة بهيئة تحرير الشام ضمن وزارتي الدفاع والداخلية يثير قلقاً جدياً حول حيادية وتماسك هذه المؤسسات على المدى البعيد. يقود ما يقرب من نصف فرق الجيش الجديدة شخصيات من الهيئة أو حلفائها، كما تم دمج عدة فصائل متشددة رسمياً ضمن القوات المسلحة. وفي الوقت ذاته، تورط فاعلون أمنيون مرتبطون بالوزارتين في انتهاكات حقوق الإنسان، في ظل غياب آليات فعالة للرقابة المدنية. وسيكون تعزيز المساءلة، وتوضيح تسلسل القيادة، وترسيخ الضوابط المؤسسية من الضرورات الأساسية لمنع المزيد من الانتهاكات وبناء مؤسسات أمنية وطنية تحظى بالمصداقية والتمثيل الشامل.

2. الإصلاح المؤسساتي ومسارات الحوكمة الشاملة

مجلس الوزراء الانتقالي (الحكومة الانتقالية)

قُدّم تشكيل مجلس الوزراء الانتقالي في سوريا في آذار/مارس 2025 وإصدار الإعلان الدستوري السوري الجديد على أنهما محطتان رئيسيتان في مسار بناء نظام سياسي لمرحلة ما بعد الأسد. ويُعدّ تعيين وزراء من خلفيات عرقية ودينية مختلفة، مثل أكاديمي كردي وزيراً للتربية، وناشطة مسيحية من المجتمع المدني وزيرةً للشؤون الاجتماعية، خطوة أولى إيجابية تعكس التزاماً مبدئياً بالتعددية. ورغم أن التعيينات الرمزية تشكل نقطة انطلاق مهمة، إلا أن تأثيرها الحقيقي يبقى رهناً بمدى تمكين أصحابها فعلياً في مواقعهم. فالأشخاص المختارون لا ينتمون إلى أحزاب سياسية تمثيلية ولا إلى هياكل مجتمعية منتخبة، ونفوذهم في صنع القرار الوطني يبقى محدوداً.

ويُعدّ تعيين عدد كبير من التكنوقراط في الحكومة خطوة في اتجاه تحسين الأداء المؤسسي، إلا أن هؤلاء التكنوقراط لا يزالون خاضعين لسلطة مركزية يهيمن عليها أفراد مرتبطون بشبكات هيئة تحرير الشام السابقة الموالية للرئيس الانتقالي. وتمتد هيمنتهم لتشمل أكثر الوزارات نفوذاً كالداخلية والدفاع والعدل والخارجية. وزاد من تركيز السلطة أن الرئاسة الانتقالية ألغت منصب رئيس الوزراء، ودمجت أو ألغت عدة وزارات دون مشاورات عامة أو نقاش برلماني، كما منحت أفراداً من عائلة الشرع مناصب إدارية واقتصادية عليا. وتشير هذه التطورات إلى نموذج حوكمة مركزي وشخصي محدود التمثيل الحقيقي.

الهيكل الإداري والتشظي المؤسساتي

لا يزال التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية غير متكافئ، وهو ما يعكس صعوبة توحيد البلاد بعد سنوات من الانقسام. في بعض الحالات، يصدر الوزراء والمحافظون المحليون قرارات متضاربة أو متكررة، ما يبرز الحاجة الملحة لإطار قانوني وإداري مشترك لتوجيه المرحلة الانتقالية. وفي ظل غياب هذا الإطار، تعتمد الجهات الحكومية قوانين وإجراءات مختلفة، ما يؤدي إلى قرارات متناقضة، ويخلق حالة من الإرباك والإحباط لدى المواطنين.

وتُظهر الأمثلة التالية حجم التحدي: ففي أوائل عام 2025، أصدرت وزارة الاقتصاد تعليمات لتسجيل الشركات تستند إلى قوانين ما قبل عام 2011، لا سيما قانون الاستثمار لعام 2007. في المقابل، روّج مجلس الشؤون القانونية لإجراءات مأخوذة من قوانين سابقة في مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة، مثل قانون الشركات لعام 2019 المعتمد في شمال سوريا. ونتيجة لذلك، تم قبول طلبات تسجيل الشركات ذاتها في حلب ورفضها في دمشق.

وفي مثال آخر، تطبّق المحاكم في مناطق النظام والمناطق السابقة للمعارضة قوانين مختلفة للأحوال الشخصية؛ فبعضها لا يزال يستند إلى قانون عام 1953، بينما يعتمد آخرون أطراً معدلة تشمل تغييرات في قوانين الحضانة والطلاق. وقد أدى ذلك إلى صدور أحكام متناقضة بحق عائلات نازحة، تبعاً لاختلاف الولاية القضائية. وفي بعض الحالات، تطبّق السلطات قوانين من عهد الأسد، مثل القانون رقم 10 لعام 2018، لمصادرة أو إدارة الأملاك، بينما تستمر مناطق أخرى باستخدام أطر قانونية وضعتها اللجنة الاقتصادية المرتبطة بهيئة تحرير الشام. وتؤدي هذه الأطر القانونية المتنافسة إلى تعارض في حقوق الملكية، دون وجود آلية لحل النزاعات.

لا تعكس هذه الأمثلة حجم التحدي القانوني والمؤسساتي الذي يواجه السلطات الانتقالية فحسب، بل تكشف أيضاً عن مشكلة أعمق: تعمل المؤسسات على مسارات قانونية موازية، وفي ظل غياب مرجعية مركزية، يصبح مبدأ سيادة القانون مجزأً ومتفاوت التطبيق على امتداد البلاد.

الإصلاح الدستوري: تقدم أم إجراء شكلي؟

يحدد الإعلان الدستوري السوري الصادر في آذار/مارس 2025 الإطار القانوني والمؤسساتي للمرحلة الانتقالية في البلاد. وفي ظل حالة عدم اليقين السياسي العميق، أسس الإعلان نظاماً رئاسياً مركزياً يهدف إلى توفير الاستقرار والاتساق. ومن اللافت أن الإعلان تضمّن مواد تتناول العدالة الانتقالية وحقوق المرأة، وهو ما يُعدّ خطوة إيجابية باتجاه الاعتراف بانتهاكات زمن

الحرب وأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشير المواد المتعلقة بالمحاسبة والتعليم والعمل والحماية من العنف ضد النساء إلى محاولة، وإن كانت غير مكتملة، لدمج قضايا مجتمعية أساسية ضمن النظام القانوني الانتقالي في سوريا.

في الوقت نفسه، يُكرّس الإعلان الدستوري تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئاسة؛ فالرئيس الانتقالي يتمتع بصلاحيات واسعة تشمل: تعيين الوزراء (المادة 35)، واقتراح التشريعات (المادة 39)، وقيادة القوات المسلحة (المادة 32)، وممارسة نفوذ حاسم على السلطة التشريعية من خلال تعيين أعضائها بشكل مباشر أو غير مباشر (المادة 24). ورغم أن مثل هذا التركيز يُبرّر أحياناً في السياقات الهشة لما بعد الصراع، فإن غياب هيئات رقابة مستقلة وآليات تحقق من سلطات الرئيس يُقوّض مصداقية هذا النموذج في الحكم.

يتضمن الإعلان إشارات إلى استقلال القضاء (المادة 43) وإدماج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (المادة 12)، وهما نقطتان مشجعتان نظرياً، إلا أنه عملياً يمنح الرئيس سلطة تعيين أعضاء المحكمة الدستورية (المادة 47)، ويفتقر إلى إجراءات واضحة للطعن في قراراتها. أما الحقوق والحريات المنصوص عليها في المادة 23، فهي مؤطرة ضمن مصطلحات فضفاضة وغير محددة مثل "الأمن القومي" و"الآداب العامة"، ما يجعلها عرضة لتفسيرات تقييدية.

بدأت محاولات تأسيس مؤسسات سياسية مستقبلية؛ فقد تم تشكيل لجنة مؤخراً لوضع أسس مجلس الشعب، الهيئة التشريعية المكلفة بالمشاركة في صياغة القوانين ومراقبة أداء الحكومة. ويقر الإعلان أيضاً بالحقوق الثقافية واللغوية ويعترف بالمشاركة السياسية (المادة 14)، إلا أن هذه البنود صيغت بعبارات عامة تحد من قابليتها للتنفيذ. وحتى منتصف عام 2025، لم يُصدر أي قانون يجيز تشكيل الأحزاب السياسية، مما يترك الساحة السياسية السورية خالية من التعددية القانونية أو المعارضة المنظمة.

رغم أوجه القصور، يحتوي الإعلان الدستوري على عناصر تأسيسية قد تمهّد الطريق للقطيعة مع ممارسات الاستبداد السابقة. فإشارته إلى المساءلة، والمعاهدات الحقوقية، وحماية المرأة تشكل أساساً يمكن البناء عليه، شريطة وجود آليات تنفيذ فعالة وضمانات ديمقراطية. وإذا لم تُنفذ هذه الإصلاحات، فقد تعيد المرحلة الانتقالية إنتاج ديناميات الإقصاء التي اتسم بها عهد النظام السابق. وهناك خطر متزايد بأن تنسحب المجتمعات المهمشة من القنوات السياسية الرسمية، وتلجأ إلى شبكات غير رسمية أو فاعلين محليين أو هياكل حكم موازية. وهذا من شأنه أن يُضعف التماسك الوطني ويهدد استقرار المرحلة الانتقالية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن التنفيذ الاستراتيجي والمطالبة المستمرة بالإصلاح يمكن أن يجعلا من الإعلان الدستوري أساساً لنظام سياسي أكثر شمولاً ومساءلة ومشاركة في سوريا.

التقدم نحو هيئة تشريعية انتقالية

بعد ستة أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، بدأ تشكيل هيئة تشريعية من خلال إنشاء اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، وذلك بمرسوم رئاسي صدر في 13 حزيران/يونيو 2025. وتتكون اللجنة من 11 عضواً، ويرأسها محمد طه الأحمد من وزارة الخارجية، وهي مكلفة بالإشراف على تشكيل مجلس مؤلف من 150 عضواً. ووفقاً للإعلان الدستوري، يُنتخب ثلثا أعضاء المجلس بشكل غير مباشر عبر لجان فرعية مناطقية، بينما يعيّن الرئيس الثلث المتبقي.

تمثل هذه الخطوة تطوراً مهماً نحو إنشاء هيئة تشريعية انتقالية. وتشمل صلاحيات اللجنة صياغة اللوائح الانتخابية، وتوزيع المقاعد بحسب عدد السكان، وتحديد معايير الترشح، والإشراف على الجلسة الافتتاحية للمجلس. ويُعد تشكيل اللجنة آلية رسمية لتجديد المؤسسة التشريعية. كما أن إدراج امرأتين وعدد من ممثلي الأقليات يعكس نية لإبراز تنوع المجتمع السوري، ولو بشكل رمزي. ومع ذلك، تظل العملية الأوسع محكومة بتحديات هيكلية؛ إذ إن تصميمها نابع بشكل رئيسي من النخبة، وتُناط باللجان الفرعية، التي تعيّنها اللجنة المركزية، مهمة اختيار "وجهاء" في كل محافظة، وهم بدورهم يشكلون هيئات انتخابية ويصوتون على المرشحين. ولا تتضمن العملية حالياً أي مشاورات عامة، كما لم تُوضَّح معايير الاختيار، ما يثير المخاوف بشأن الشفافية واحتمال الإقصاء.

وقد أثارت تركيبة اللجنة انتقادات إضافية. فترؤسها من قبل مسؤول في وزارة الخارجية يطمس الحدود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يهدد مبدأ الفصل بين السلطات. كما أن عدداً من أعضائها لهم ارتباطات مع الدائرة المقربة من الرئيس، بمن فيهم شخصيات كانت على صلة سابقة بهيئة تحرير الشام. في المقابل، تغيب عن اللجنة تمثيلات حقيقية لفاعلين مدنيين مستقلين، وخبراء قانونيين، ومجموعات شعبية، ومنظمات نسائية، ونقابات مهنية، ومجتمعات تم تهميشها مؤخراً مثل الدروز؛ وهو ما

يثير القلق من أن هذه العملية لا تعكس بعد التعدد الكامل للمجتمع السوري. وبدلاً من إدخال قيادات جديدة من المجتمع المدني أو الحركة الثورية، تعيد التعيينات ترسيخ الديناميات السياسية القائمة.

على المستوى المحلي، أثارت الترتيبات الانتخابية المقترحة تساؤلات حول تأثيرها على التمثيل والشرعية السياسية. إذ تعمل كل محافظة كوحدة انتخابية مغلقة، تُقسّم إلى مناطق لها عدد مخصص من المقاعد، ويُسمح للناخبين باختيار مرشحين فقط من منطقتهم الفرعية، مما يمنع تشكيل تحالفات عبر المناطق. ويقول منتقدون إن هذا الهيكل يمنح مناطق ذات مشاركة ثورية محدودة، مثل قطنا وجديدة عرطوز، تمثيلاً مساوياً لمناطق ذات تعبئة قوية مثل دوما وحرستا. ويعتبر البعض أن هذا النموذج يسطّح المشهد السياسي من خلال معاملة جميع المناطق على قدم المساواة في التمثيل، بغض النظر عن مستوى تضحياتها أو دورها في العملية الانتقالية. وقد يؤدي ذلك إلى تهميش قواعد جماهيرية كانت في طليعة المقاومة والتعبئة، مما يضعف ثقتها بالنظام الجديد. كما أن التقسيم الفرعي إلى وحدات إدارية وأمنية يعزز العزلة المناطقية، ويمنح السلطات المركزية أدوات لتقويض التمثيل السياسي الموحد القائم على مصالح مشتركة.

في المقابل، يرى البعض أن هذا النهج يضمن التمثيل الجغرافي ويمنح جميع المناطق وزناً متساوياً في العملية السياسية، بغض النظر عن خلفياتها أو مستويات مشاركتها السابقة. ويُعد التمثيل الجغرافي مبدأ معترفاً به في تصميم الأنظمة الانتخابية، يهدف إلى ضمان صوت لجميع مناطق البلاد.

إن إنشاء اللجنة يُعدّ خطوة إجرائية أولية ضرورية لتشكيل مؤسسة تشريعية. لكن لكي يتطور مجلس الشعب إلى هيئة ذات مصداقية وتمثيل فعلي، لا بد من اتخاذ خطوات إضافية. يشمل ذلك وضع معايير اختيار واضحة وشاملة، وزيادة مشاركة القطاعات المدنية والمهنية، واعتماد إجراءات تعيين شفافة، وفتح قنوات للمشاركة الشعبية. ومع إدخال هذه التغييرات، يمكن أن يصبح المجلس أداة فاعلة في عملية الانتقال الديمقراطي.

الإصلاح القضائي

لا يزال تحقيق إصلاح قضائي فعلي في سوريا يشكّل تحدياً كبيراً. فالحكومة الأولى التي تشكلت بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 لم تكن تملك السلطة اللازمة لإطلاق تغييرات هيكلية كبرى. ومنذ تولي الحكومة الانتقالية مهامها قبل أكثر من ثلاثة أشهر، بدأت الانخراط مع المؤسسات القضائية، إلا أن الجهود المبذولة حتى الآن كانت محدودة وأثارت الجدل في كثير من الأحيان. وقد تركزت معظم هذه الجهود على التعيينات الأساسية، والتي يعتبرها كثير من المراقبين محاولة لترسيخ نفوذ سياسي في الجهاز القضائي. ورغم أن بعض مظاهر الاستقلال القضائي قد ظهرت بالمقارنة مع عهد الأسد، إلا أن هذه التحسينات تعود في الغالب إلى انهيار آليات القمع السابقة وليس إلى إصلاح مؤسسي منهجي.

لا يزال القضاء يواجه ضعفاً كبيراً في مواجهة تدخلات السلطة التنفيذية. وعلى غرار المخاوف السابقة بشأن تأطير السلطة خارج المؤسسات، تواصل الاعتبارات السياسية التأثير على التعيينات، كما أن قرارات الوزراء كثيراً ما تتجاوز الأحكام القضائية. وفي ظل غياب آلية مستقلة لتقديم الشكاوى، لا تزال المحاكم معرضة لأن تصبح أداة تنفيذية بدلاً من كونها هيئات تحكيمية مستقلة.

في أوائل عام 2025، عيّن وزير العدل رؤساء محاكم البداية والاستئناف في دير الزور ودرعا وحلب دون استشارة المجلس الأعلى للقضاء أو أي هيئة مستقلة للتدقيق. وقد أثار استبعاد قضاة شباب مؤهلين تساؤلات بشأن الشفافية وعدالة الإجراءات. وبالمثل، في شباط/فبراير 2025، تجاوز وزير الداخلية حكماً لمحكمة صلح قضى بإعادة فتح وسيلة إعلامية كانت قد أُغلقت لأسباب إدارية. وبرر الوزير قراره بـ "مخاوف أمنية قومية" وأبقى على الإغلاق دون مراجعة قانونية أو إمكانية للطعن، ما أثار مخاوف بشأن استقلال القضاء. وفي واقعة أخرى، أوقفت وزارة الاقتصاد تنفيذ حكم نهائي صادر عن محكمة تجارية لصالح رجل أعمال، بحجة "إعادة تقييم إداري"، دون توفير آلية استئناف، مما أفرغ الحكم من مضمونه. وتُظهر هذه الأمثلة التحديات المستمرة التي تواجه استقلال القضاء، والحاجة إلى ضمانات تُعزز مبدأ فصل السلطات.

كما أثيرت مخاوف بشأن شرعية بعض التعيينات القضائية. فقد عيّن وزير العدل رؤساء وأعضاء جدد في المجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى رؤساء محاكم في مدن رئيسية، ويُقال إن هذه التعيينات لم تلتزم بالإجراءات القانونية الرسمية. ويفتقر بعض المُعينين إلى المؤهلات القانونية الرسمية، ما يثير تساؤلات بشأن الالتزام بالمادة 51 من الإعلان الدستوري، التي تنص

على استمرار العمل بالقوانين السارية ما لم تُعدّل أو تُلغَ. ويشمل ذلك قانون السلطة القضائية رقم 98 لعام 1961، الذي يحدد معايير التعيين القضائي (المادة 70)، وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء (المادة 65)، وهيكل محكمة النقض (المادة 49). ويُعد تعيين أفراد من غير ذوي الكفاءة القانونية في مناصب رفيعة، من ضمنهم رئيس ونائب رئيس محكمة النقض، عاملاً مهدداً لثقة الرأي العام في سيادة القانون.

ورغم هذه التحديات، اتخذت وزارة العدل بعض الخطوات الأولية نحو المساءلة. ففي شباط/فبراير 2025، أحالت الوزارة 87 قاضياً من محاكم الإرهاب إلى التحقيق. وفي 14 حزيران/يونيو، صدر مرسوم رئاسي بإقالة 67 منهم، وتم تعليق عمل محكمة الإرهاب نفسها. كما أزالت الوزارة عدداً من القضاة المرتبطين بحزب البعث ومجلس الشعب السابق. وقد تعكس هذه الخطوات قدراً من الاستجابة المؤسساتية لانتهاكات الماضي، وإن كان الغموض لا يزال يحيط بالإجراءات المتبعة. وتجدر الإشارة إلى أن الانتماء لحزب البعث كان واسع الانتشار، ولا يعني بالضرورة الفساد، إذ إن الانتماء الحزبي كان شرطاً أساسياً للوظائف العامة خلال عهد حافظ الأسد.

ثمة حاجة إلى إصلاحات أكثر شمولاً لبناء قضاء مستقل وكفء ومحل ثقة. إذ يُعتقد أن العديد من القضاة المتورطين في الفساد أو ذوي الصلات القوية بالنظام السابق لا يزالون في مناصبهم، فيما تعاني البلاد من نقص حاد في القضاة المؤهلين. ولمعالجة هذا النقص، يمكن للحكومة أن تدرس تدابير تصحيحية عدة، مثل إعادة تعيين القضاة المنشقين، أو إطلاق حملات توظيف تنافسية، أو تعيين محامين وأكاديميين قانونيين ذوي خبرة في الجهاز القضائي. وتجيز المادة 70 من قانون السلطة القضائية للمجلس الأعلى للقضاء إجراء تعيينات استثنائية ضمن شروط محددة، شريطة ألا تتجاوز 25% من الشواغر القائمة. ويمكن الاستفادة من هذه المادة لسد الثغرات المؤسساتية العاجلة دون المساس بمعايير الجدارة. لكن لضمان فاعلية هذا التوجه، من الضروري حماية حيادية المجلس الأعلى للقضاء وضمان تمثيل واسع النطاق، خاصة في ظل المخاوف من احتمال التأثير من قبل فاعلين مرتبطين بهيئة تحرير الشام.

العدالة الانتقالية

شهد مسار العدالة الانتقالية تقدماً تدريجياً، مع اتخاذ بعض الخطوات الأولى التي تشير إلى استعداد للتعامل مع إرث العنف والإفلات من العقاب في سوريا. وكان أبرز هذه التطورات في 17 أيار/مايو 2025، عندما أصدر الرئيس الانتقالي المرسوم الرئاسي رقم 20 القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية. وقد رُوّج لهذا القرار كدليل على الالتزام بالمحاسبة والمصالحة، ويمثل خطوة أولى لمعالجة أحد أكثر جوانب المرحلة الانتقالية تعقيداً وحساسية سياسياً.

ورغم أن تأسيس الهيئة يمثل خطوة إيجابية من حيث المبدأ، فقد أُثيرت تساؤلات حول أسسها القانونية، وتصميمها المؤسساتي، وبنيتها القيادية. إذ أن الهيئة أُنشئت بمرسوم تنفيذي، رغم أن الإعلان الدستوري يقيّد صلاحيات الرئيس في التشريع. كما أن تشكيلها لم يتضمن مصادقة برلمانية أو مشاورات عامة موسعة، مما قد يؤثر على تصور مشروعيتها ومدى انسجامها مع إصلاحات قطاع العدالة الأوسع.

ومن اللافت أن ولاية الهيئة تقتصر على الجرائم المرتكبة من قبل النظام السابق، دون أي إشارة إلى التحقيق في انتهاكات ارتكبتها جماعات المعارضة أو أطراف مرتبطة بهيئة تحرير الشام أو فصائل مسلحة أخرى. وقد أثار هذا التحديد الانتقائي مخاوف لدى مجموعات الضحايا وخبراء قانونيين من أن تُوظَّف العدالة الانتقالية سياسياً بدلاً من أن تكون عملية شاملة ومحايدة.

نص المرسوم على تعيين العميد عبد الباسط عبد اللطيف رئيساً للهيئة، ومنحه صلاحية تشكيل فريق عمل وصياغة نظام داخلي خلال 30 يوماً. ومع ذلك، لم تُنشر تفاصيل بشأن آلية اختياره أو مؤهلاته أو نهجه في تشكيل الفريق ووضع القواعد. ومن شأن توضيح هذه الجوانب أن يعزز مصداقية الهيئة ويزيد ثقة الجمهور باستقلاليتها وكفاءتها.

حتى أواخر حزيران/يونيو، لا تزال الهيئة في مراحلها التأسيسية. فلم يُنجز النظام الداخلي بعد، ولا يزال فريق العمل قيد التشكيل. ومع ذلك، بدأت بعض الخطوات الأولية للتواصل مع جهات دولية، مما يشير إلى انفتاح على التعاون والدعم الفني. وفي المرحلة المقبلة، سيكون من الضروري وضع استراتيجية تشغيلية واضحة، وتحديد ولاية عامة علنية، وتشكيل فريق عمل مستقل ومتعدد التمثيل، كي تتمكن الهيئة من العمل كآلية فعالة وموثوقة لتحقيق العدالة الانتقالية.

3. الشرعية التمثيلية: المشاركة العامة والشمول والحريات المدنية

تعتمد الشرعية التمثيلية في الحكم الانتقالي في سوريا على بُعدين أساسيين: التمثيل والشمول. يتعلق البعد الأول بمن يمتلك السلطة الرسمية، مثل الوزراء، وما إذا كانوا يعكسون شرائح المجتمع المختلفة. أما البعد الثاني، فيتعلق بمن يشارك فعلياً في صياغة القرارات، بغض النظر عن موقعه الرسمي. فقد تبدو العملية ممثلة شكلياً، لكنها قد تستثني جهات أساسية، مثل النساء والأقليات والضحايا، من التأثير الفعلي. ولكي تترسخ الشرعية، لا بد من مواءمة هذين البعدين معاً، بحيث يكونان منسجمين ويستجيبان لاحتياجات الجمهور. ويحددان معاً ما إذا كانت المرحلة الانتقالية تعكس فعلياً تنوع المجتمع السوري، أم أنها تعيد إنتاج حكم نخبوي بواجهة جديدة.

المشاركة العامة والتواصل مع الجمهور

يتجلى النمط المستمر لتفكك السلطة الرسمية والإدارة العشوائية للدولة في استمرار الاعتماد على منصات مثل تيليغرام وواتساب للتواصل الرسمي، حتى بعد مرور عدة أشهر على بداية المرحلة الانتقالية، مما يبرز غياب قنوات مؤسساتية ومنظمة تتيح المشاركة العامة.

وبشكل أوسع، يعكس نهج السلطات الانتقالية في التواصل ميلاً مؤسساتياً نحو المركزية والشفافية المحدودة. ورغم ازدياد الإشارات الرسمية إلى المصالحة والمشاركة والتعددية، فإن الآليات التي تتيح تأثيراً حقيقياً للجمهور لا تزال غير مطورة. فقد اتبعت رسائل الحكومة نموذجاً من الأعلى إلى الأسفل، وغياب استراتيجية اتصال موحدة وواضحة حدّ من فعالية التفاعل مع الجمهور. ويمكن أن يسهم إنشاء منتديات دورية وشاملة للحوار العام في مواءمة الخطاب مع الممارسة.

ويُفاقم هذا الانفصال الغموض القانوني القائم: فلم تحدد السلطات بعد الإطار القانوني الذي تعتمده، سواء كان قانون ما قبل 2011، أو تشريعات حكومة الإنقاذ في إدلب، أو مزيجاً انتقالياً. ويقوض هذا الغموض ليس فقط اتساق القضاء ومصداقية المؤسسات، بل أيضاً ثقة الجمهور، حيث يصبح من الصعب على المواطنين فهم حقوقهم، أو الاعتراض على القرارات، أو محاسبة المؤسسات. وفي ظل غياب مرجعية قانونية شفافة، يصبح تحقيق مشاركة عامة فعالة أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من إنشاء لجنة لدعم العملية الانتخابية لمجلس الشعب، فإن غياب هيئة تشريعية انتقالية حتى الآن أعاق بشكل كبير قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات قانونية جوهرية وإضفاء الشرعية عليها. ومع عدم وجود جهة مخولة بإصدار تشريعات مؤقتة أو مراجعة القرارات التنفيذية، تم تأجيل إصلاحات قانونية حاسمة، مثل توحيد التشريعات بين المناطق المختلفة أو إلغاء القوانين البائدة. ونتيجة لذلك، تصدر معظم القرارات بمراسيم تنفيذية من الرئيس أو الوزراء، غالباً دون وضوح قانوني أو ضمانات إجرائية، مما أدى إلى تفسيرات قانونية متضاربة، وإرباك إداري، وتصاعد الشعور العام بأن الحكومة الانتقالية تفتقر إلى أساس قانوني متين. ولا يؤدي غياب الإطار التشريعي فقط إلى تعقيد المشهد القانوني، بل يضعف أيضاً شرعية واستقرار البنية الحاكمة برمّتها خلال هذه المرحلة الحرجة.

عبر المبادرات الوطنية الأربع الكبرى التي أُطلقت حتى الآن (مؤتمر الحوار الوطني، لجنة الإعلان الدستوري، لجنة السلم الأهلي، والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية) يظهر نمط متكرر: تم إنشاء هذه الهياكل بسرعة، ودون إجراءات شفافة أو عمليات اختيار شاملة أو قنوات مؤسساتية لإيصال آراء الجمهور أو ممارسات رقابية.

فعلى سبيل المثال، جرى تقديم مؤتمر الحوار الوطني كخطوة بارزة نحو المشاركة السياسية. إلا أن الدعوات الموجهة كانت غير متسقة، وتعرض المؤتمر لانتقادات بسبب تهميش فئات أساسية مثل النساء وممثلي الإدارة الذاتية وقيادات مجتمعية علوية وفاعلي المجتمع المدني المستقلين. كما أشار مشاركون إلى أن مداخلاتهم لم تنعكس في البيان الختامي. وبالنسبة لكثيرين، مثّل المؤتمر فرصة ضائعة لبناء الثقة عبر مشاركة عامة ذات مغزى. في المستقبل، ستحتاج المنتديات الوطنية إلى إجراءات دعوة مبكرة واختيارات شفافة وتغطية علنية لمخرجات الاجتماعات وآليات المتابعة.

وبالمثل، عملت لجنة الإعلان الدستوري دون ترشيحات مفتوحة أو مشاورات عامة. ورغم ذلك، قدمت اللجنة إطاراً انتقالياً يمكن أن يشكل أساساً لإصلاح مستقبلي إذا أُعيد تشكيلها بتمثيل أوسع وأسس قانونية أوضح. وقد دعت منظمات المجتمع المدني

إلى ضمانات إجرائية تكفل أن تعكس هذه الهيئات التنوع الاجتماعي المتأثر بالمرحلة الانتقالية، مؤكدين أنه مع إشراك حقيقي، يمكن أن تتحول هذه اللجان إلى أدوات مشروعة للانتقال.

وسلطت الأحداث التي وقعت في جرمانا والمنطقة الساحلية خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل 2025 الضوء على محدودية نموذج المشاركة الحالي، خاصة في التعامل مع التوترات بين المكونات. فقد اتسمت الاستجابات الأولية بغياب التواصل الواضح والمباشر، فجاءت التصريحات الرسمية متأخرة أو عامة، دون إدانة صريحة لخطابات الكراهية أو التحريض الطائفي أو أعمال العنف خارج إطار القانون. وقد أثر هذا النقص في التفاعل على تصورات الحياد، لا سيما في أوساط الطائفتين العلوية والدرزية، وساهم في تنامي الشعور بالتهميش في المناطق المتضررة.

وفي خطوة بناءة، استجابت السلطات بإنشاء هيئتين رئيسيتين: الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، ولجنة السلم الأهلي. وقد أُنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي في أيار/مايو 2025 بهدف دعم تقصي الحقائق والإصلاح القانوني ومسارات الإنصاف. وشكلت هذه الخطوة إعادة إدخال العدالة الانتقالية في الخطاب السياسي الوطني، واعترافاً رسمياً بضرورة التعامل مع انتهاكات الماضي.

أما لجنة السلم الأهلي، فقد شُكلت استجابة لتصاعد التوترات المحلية، وبهدف تيسير الحوار وتعزيز التهدئة ودعم التماسك الاجتماعي في المناطق الحساسة. ورغم أن إطلاقها عكس وعياً بأهمية آليات بناء السلام المحلي، إلا أن مصداقيتها تعرضت لتحديات مبكرة. فقد أثار تعيين فادي صقر، المرتبط بمجزرة التضامن، قلقاً واسعاً، خاصة في ضوء المادة 49 من الإعلان الدستوري التي تؤكد على مركزية الضحايا في المحاسبة. وازدادت هذه المخاوف بعد مؤتمر صحفي عُقد في 10 حزيران/يونيو 2025، حيث أثار حضور صقر موجة انتقادات واسعة، واعتُبر بمثابة ترسيخ لمبدأ الإفلات من العقاب. كما أدى التداخل بين مهام اللجنة ومهام الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية إلى غموض في الأدوار والمسؤوليات.

لا يزال الخطاب العام خلال المرحلة الانتقالية مركزياً إلى حد كبير؛ فرغم اتخاذ بعض الخطوات لتقديم صورة تشاورية، إلا أن الشمول الفعلي لا يزال محدوداً. فالمجتمع المدني، رغم نشاطه واستعداده، لا يزال ضعيف التمثيل، ليس بسبب نقص في الاهتمام أو الكفاءة، بل لغياب الآليات المنظمة للمشاركة. وحتى الآن، تعمل المبادرات الرئيسية، كالمؤتمر الوطني ولجنة الإعلان الدستوري، دون إجراءات شفافة أو قنوات رسمية لتقديم الملاحظات أو فرص واضحة للمراجعة العامة. وقد ساهمت هذه القيود في تعزيز الانطباع بأن المشاركة كانت شكلية أكثر منها جوهرية، مع مساحة محدودة للتأثير على النتائج. ونتيجة لذلك، تزايدت مشاعر الخيبة لدى بعض فئات المجتمع، خاصة تلك التي كانت تأمل أن تُمثّل المرحلة الانتقالية قطيعة حقيقية مع نماذج الحكم الفوقي والنخبوي السابقة.

تصورات الشمول لدى المجموعات السياسية والإثنية والدينية المختلفة

عبّرت السلطات الانتقالية بشكل متكرر عن التزامها ببناء نظام سياسي شامل، إلا أن هذا الالتزام قد تآكل بفعل نمط من الشمول الرمزي والإقصاء الفعلي. يعزز الإعلان الدستوري إطاراً قائماً على الهيمنة السنّية، دون أن يقدّم أي ضمانات نافذة لحماية الأقليات أو التعددية القانونية، مما يعيد تشكيل هوية الدولة على أسس طائفية ويعمّق التهميش الهيكلي والانطباعي للمجتمعات غير السنّية.

وتؤكد نتائج استطلاع إيتانا هذا الخلل وما يرتبط به من تجارب. فعقب المجازر والانتهاكات التي وقعت في الساحل والسويداء، افتقر المعينون من التكنوقراط وممثلي التنوع، وخصوصاً من الدروز والعلويين والمسؤولين السنّة غير المنتمين، لأي سلطة تنفيذية تمكنهم من منع العنف أو الاستجابة له. ففي آذار/مارس 2025، وأثناء عمليات مكافحة التمرد في الساحل، تعرض مدنيون علويون لعمليات قتل واحتجاز جماعي خارج إطار القانون، مما أبرز تصاعد الطائفية المتشددة. وفي الشهر نفسه، شهدت بلدات ذات أغلبية درزية مثل جرمانا اعتداءات طائفية تم التساهل معها، تلتها دعوات تحريضية انتشرت عبر الإنترنت، دون إدانة رسمية أو تدخل حمائي. وفي 22 حزيران/يونيو، زاد تفجير كنيسة مسيحية في دمشق من المخاوف من تصاعد العنف الديني. وكشف استطلاع إيتانا الذي امتد من أيار إلى حزيران 2025 أن أكثر من 85% من المشاركين السنّة يشعرون بالأمان تحت حكم السلطات الانتقالية، في حين لم تتجاوز نسبة الشعور بالأمان بين العلويين 21%، والدروز 18%، ورضا المسيحيين عن الحريات المتاحة لم يتجاوز 22%.

كما يعمّق التفاوت في التمكين السياسي الشعور بالإقصاء. إذ عبّر 77% من المشاركين من الأقليات عن اعتقادهم بأن السلطات الانتقالية لا تمثل مصالحهم، وأعرب 78% عن عدم رضاهم عن مستوى الشفافية في الحوكمة. بالمقابل، أظهرت مناطق الأغلبية السنّية مثل إدلب ودرعا والرقة وحلب ودير الزور معدلات رضا مرتفعة. كما أعربت هذه المحافظات عن رضا كبير عن أداء السلطات فيما يتعلق بحقوق وحريات المرأة، حيث أكد 93% من المشاركين في درعا وإدلب أن حقوق المرأة مصانة. وعلى النقيض تماماً، لم تتجاوز نسبة الرضا عن هذا الجانب 15% في السويداء، و12% بين العلويين، و11% بين الدروز. كذلك، أبدى المشاركون من الطوائف المسيحية والإسماعيلية والشيعية مستويات رضا متدنية، رغم التعيينات الرمزية في الحكومة. وتدل هذه الأنماط على بروز شعبوية قائمة على الهوية، حيث تتماشى الامتيازات السياسية والشعور بالحماية بشكل وثيق مع الانتماء الديني والجغرافي، وليس مع مفهوم المواطنة الشاملة أو التمثيل الديمقراطي.

ولا تزال العملية الانتقالية بعيدة عن عكس التنوع السياسي والإيديولوجي والاجتماعي في سوريا. فقد تم تهميش جهات مدنية وإيديولوجية رئيسية، منها الأحزاب العلمانية، والإدارة الذاتية بقيادة الأكراد، ومنظمات نسوية ومجتمع مدني مستقل، من مساري الإعلان الدستوري والحوار الوطني. ورغم قيام وفد كردي بزيارة دمشق في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2025، فإن قيادة الإدارة الذاتية لم تُدعَ إلى مؤتمر الحوار الوطني، ولم تُشرك رسمياً في صياغة التشريعات الانتقالية. ووصفت بيانات صدرت عن الإدارة الذاتية والأحزاب الكردية هذه اللقاءات بأنها شكلية وأحادية الجانب، مشيرة إلى غياب آليات مشتركة لوضع جدول الأعمال. وقد عرقل استمرار هذا النمط الإقصائي فرص الحوار الجاد.

كما أن شرائح اجتماعية أوسع، مثل النساء وذوي الإعاقة والنقابات المستقلة، شهدت مشاركة محدودة. ولم يتم بعد اعتماد أدوات تمثيل كالأنظمة النسبية أو الحصص، والتي تُعد من الآليات الشائعة في المراحل الانتقالية لضمان الشمولية وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية.

صحيح أن بعض التعيينات، مثل إدخال نساء في التشكيلة الحكومية، تشكّل خروجاً طفيفاً عن الأنظمة السابقة التي اتسمت بندرة التمثيل النسائي الرسمي، فإن هذه المناصب لا تزال محصورة في حقائب هامشية. لكن ظهورها يحمل دلالات مهمة لدى شريحة واسعة من السوريين، لا سيما النساء والشباب، وقد تشكل بداية نحو المشاركة الفعلية إذا ما اقترنت بصلاحيات حقيقية ودعم مؤسساتي. فعلى سبيل المثال، قوبل تعيين أكاديمية مسيحية وزيرة للشؤون الاجتماعية بالترحيب المبدئي، لكنها تعرضت لانتقادات بسبب غياب تفويض إصلاحي لها أو دعم من مجتمعاتها التمثيلية. وعلى نحو أوسع، تبدو مقاربة الحكومة أقرب إلى شمول رمزي منها إلى تغيير هيكلي. فكثير من المعيّنين من الأقليات أو الفئات غير الممثلة لا يملكون تفويضات واضحة ولا صلات بقواعد شعبية شرعية، ما يحدّ من تأثيرهم. كما أن تعيين رئيس هيئة العدالة الانتقالية دون مشاورات، والذي يُعتبر موالياً للرئيس الانتقالي، عمّق من الشكوك في استقلالية المسار وعدالته. وترسّخ هذه الأنماط الانطباعات حول هيمنة السلطة التنفيذية، وتُضعف ثقة الجمهور بالتزام الحكومة بالحكم الشامل.

ولا تقتصر آثار هذه المخاوف على المستوى النظري، بل تترتب عليها تبعات مادية ملموسة. ففي مناطق مثل السويداء ودير الزور، تلجأ المجتمعات المهمّشة بشكل متزايد إلى هياكل سلطة غير رسمية، مثل المجالس العشائرية والسلطات المحلية بحكم الأمر الواقع والفصائل المسلحة، لتسوية النزاعات أو تقديم الخدمات أو إيصال المطالب المحلية. وإن تُرك هذا المسار دون معالجة، فقد يقود إلى حالة "سلام سلبي"، يُعرّف بغياب العنف الظاهر مع استمرار المظالم والصدمات وعدم المساواة دون علاج. ويستمر إرث القمع الطائفي وجرائم الحرب المفلتة من المحاسبة والإقصاء السياسي في تشكيل مشاعر الإحباط العامة. وفي الوقت نفسه، فإن إدماج مسؤولي النظام السابق وقادة جهاديين سابقين في المناصب الإدارية يغذي المخاوف من أن يكون الانتقال ما بعد الأسد مجرد إعادة تغليف للاستبداد، وليس بداية لتجديد ديمقراطي. وإذا ما أُهملت هذه المخاوف، فقد تؤدي إلى تجدد الدعوات للامركزية أو الانفصال، أو إلى انسحاب من مؤسسات الدولة، أو إلى دورات جديدة من الحراك. والطريق الأكثر استدامة يبدأ بالاعتراف بتعددية سوريا كمصدر قوة، وبأن الشمول من خلال الحكم اللامركزي، وصياغة الدستور بمشاركة شعبية، والتعددية القانونية، تشكل جميعاً حجر الأساس لهذا المسار. وستتحدد شرعية المرحلة الانتقالية في سوريا ليس بالوعود الخطابية، بل بالإصلاحات القابلة للقياس التي تتيح لجميع مكونات المجتمع المشاركة الفعلية في تشكيل الدولة المقبلة.

الحريات المدنية وحرية الإعلام

الحريات المدنية والحريات الاجتماعية

ما زال تقرير "الحرية في العالم 2025" الصادر عن مؤسسة فريدوم هاوس يصنّف سوريا كبلد "غير حرة"، حيث منح البلاد درجة 0 من 40 في الحقوق السياسية و8 من 60 في الحريات المدنية. ويسلط التقرير الضوء على استمرار القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وحرية الدين. ويلاحظ أنه رغم أن سقوط نظام الأسد أوجد مساحة سياسية جديدة، إلا أن العديد من الممارسات الاستبدادية الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي وقمع المعارضين وغياب استقلالية القضاء. وبينما قامت السلطات الانتقالية بخطوات محدودة نحو الإصلاح حتى الآن، فإن هذه الخطوات الأولية توفر نقاط انطلاق لمزيد من الانخراط. ومع الضغط المستمر وضمانات مؤسسية واضحة، يمكن أن تُوجّه المرحلة الانتقالية نحو تعزيز أقوى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية.

شهدت الفترة الانتقالية إعادة تأكيد واضحة على القيم المحافظة في تنظيم الحياة الاجتماعية. ورغم أن معظم الإجراءات لم تُشرّع رسمياً، فإن الممارسات الناشئة تشير إلى تدخل متزايد في قضايا الحريات الشخصية. فقد قدمت السلطات إرشادات "حشمة" تتعلق بملابس النساء في الأماكن العامة، بما في ذلك مرسوم صدر في حزيران/يونيو 2025 يُلزم بارتداء البوركيني على الشواطئ العامة، رغم استمرار السماح بملابس السباحة الغربية في المنتجعات الخاصة. ولم يُحظر استهلاك الكحول رسمياً، لكنه بات محل تدقيق، مع مؤشرات إلى احتمال فرض قيود مستقبلية، خصوصاً في المناطق ذات الأغلبية السنية. كما ظهرت حالات فصل بين الجنسين، أبرزها في نيسان/أبريل 2025 عندما فرض مستشفى المواساة في دمشق مقاعد منفصلة للنساء في حافلات الموظفين، ما أثار ردود فعل سلبية أدت إلى التراجع عن القرار لاحقاً.

تعكس هذه الإجراءات القيود التي فرضتها هيئة تحرير الشام في إدلب، حيث فُرضت قواعد لباس صارمة، وتم تقييد حركة النساء، واتُخذت إجراءات عقابية بحق ما اعتُبر مخالفات أخلاقية. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف بين ناشطي المجتمع المدني من تآكل تدريجي للحريات الاجتماعية وخطر ترسيخ استبداد قائم على النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع. إلا أن انتقال سوريا يجري ضمن مشهد اجتماعي متنازع عليه وحيوي، حيث تبرز النقاشات العامة، وتُسجَّل مراجعات للسياسات، ويستمر الحراك المجتمعي، ما يشير إلى أن النظام الناشئ لا يزال مفتوحاً للتفاوض والتأثير المدني.

حرية الإعلام

في أعقاب انهيار نظام الأسد، احتفى مراقبون محليون بما بدا أنه نهضة في الصحافة المستقلة. حيث تمكّن الإعلاميون السوريون والدوليون من العمل بهامش غير مسبوق من حرية الوصول، ما أتاح لمحة نادرة عن إمكانيات قطاع إعلامي تعددي في دعم المصالحة الوطنية والمساءلة المدنية والخطاب العام المستنير. وفي سياق ما بعد النزاع، المطبوع بالعنف الطائفي والمجتمعات المفككة وانتشار المعلومات المضللة، تلعب استقلالية الإعلام دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار وبناء السلام من خلال تمكين الحقوق والحريات وتعزيز الثقة وإيصال أصوات المهمّشين ودعم الحوار المدني والمساهمة في العدالة الانتقالية.

أثارت التصريحات العلنية للسلطات الانتقالية بشأن حماية الحقوق، ولا سيما ما جاء في المادة 13 من الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 والتي تضمن "حرية الرأي والتعبير والمعلومة والنشر والصحافة"، آمالاً بولادة بيئة إعلامية أكثر حرية واستقلالاً تقود عملية الاستقرار وبناء السلام كما أُشير آنفاً. إلا أن هذا الانفتاح بدأ يتعرض للتآكل تدريجياً. فقد أعادت القيود التشغيلية والغموض القانوني والانتقائية المؤسساتية إثارة قلق شديد لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمراقبين الدوليين.

وقد قوبل إطلاق قناة التلفزيون السوري الرسمية بانتقادات واسعة بين السوريين، لا سيما فيما يتعلق بجودة المحتوى وحرية التحرير وآليات التوظيف. إذ اعتُبر اختيار الكوادر انتقائياً إلى حد كبير، وتم استبعاد العديد من الصحفيين ذوي الخبرة، في حين بقي خطاب القناة جامداً وخاضعاً للرقابة الشديدة. وقد شكّل هذا الأمر خيبة أمل كبيرة وصدمة للصحفيين والنشطاء الإعلاميين داخل البلاد وخارجها، ممن كانوا يأملون في مشهد إعلامي أكثر انفتاحاً ومهنية بعد سقوط نظام الأسد.

الغموض القانوني والقيود البنيوية

أشارت أوراق سابقة صادرة عن إيتانا، بالإضافة إلى تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى لغة إشكالية في الدستور المؤقت تشترط حرية الإعلام بمفاهيم غير محددة مثل "الأخلاق" و"الوحدة الوطنية". وتمنح هذه الصياغات السلطة التقديرية للجهاز

التنفيذي، خاصة في ظل غياب استقلالية القضاء أو وجود ضمانات مؤسسية. وبدون أدوات قانونية ملموسة أو آليات رقابية فعالة لحماية حرية الصحافة، تظل الضمانات الواردة في المادة 13 نظرية إلى حد كبير.

ورغم وجود ضمانات رسمية، ما تزال إمكانية الوصول إلى المجال الإعلامي غير متكافئة وخاضعة بشكل كبير للاعتبارات السياسية. وقد أبلغ صحفيون ومؤسسات إعلامية مستقلة عن عدة عوائق، من بينها رفض منح التأشيرات، والمراقبة، وتقييد الوصول إلى مناطق معينة، لا سيما في المناطق الساحلية، إلى جانب حالات من الترهيب غير الرسمي والحملات التشويهية. وقد ساهمت هذه الأنماط في خلق مناخ من الخوف والرقابة الذاتية.

وفي الوقت نفسه، يتمتع المؤثرون المحسوبون على الدولة والمنصات الخارجية ذات التمويل الجيد مثل "الجزيرة" و"تلفزيون سوريا" و"العربي" بإمكانية وصول مميزة إلى الإحاطات الحكومية والمنصات ذات الحضور الواسع. وتم ضم عدد من الصحفيين المواطنين (نشطاء إعلاميين) الذين كانوا على صلة بهياكل الحكم في إدلب إلى مؤسسات إعلامية رسمية. ورغم أن بعضهم يقدّم نفسه كصوت مستقل، إلا أن التساؤلات لا تزال قائمة حول المعايير المهنية والحياد، إذ يروّج العديد منهم لروايات متماشية مع خطاب السلطات الانتقالية. وقد أدى ذلك إلى تصاعد القلق بشأن التعددية الإعلامية وخطر تشكل منظومات معلومات قائمة على الولاء.

وقد زادت المخاوف مع إعلان السلطات في 30 آذار/مارس 2025 الإبقاء على وزارة الإعلام. وكما أشار تقرير عنب بلدي، يُنظر إلى هذا القرار على نطاق واسع باعتباره استمراراً للسيطرة المركزية على صناعة الخطاب. ويبدو أن دور الوزارة يتجاوز مجرد إدارة الإعلام، إذ تلعب دوراً محورياً في بناء منظومة إعلامية جديدة موالية للسلطات الانتقالية، تجمع بين أدوات السيطرة التقليدية والإعلام القائم على المؤثرين الجدد.

الأساليب القمعية والنكوص المؤسساتي:

تبدو أساليب القمع وكأنها تعود من جديد. ففي 6 شباط/فبراير 2025، قامت السلطات الانتقالية بحل المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين واستبداله بمجلس مؤقت معيّن من قبل الحكومة، في خطوة اعتبرتها منصة "سيريا أنتولد" بمثابة محاولة لترسيخ الولاء المؤسساتي والحد من استقلالية الإعلام. وتشير هذه الإجراءات إلى أن الرقابة لم تعد مجرد إجراء طارئ، بل جزء من استراتيجية أوسع لاحتكار صناعة المعنى وتوجيه الرأي العام بما يتماشى مع خطاب السلطات الانتقالية الجديدة.

وقد أدى تراكم هذه السياسات إلى أزمة متنامية في الثقة، ليس فقط في الإعلام الموالي للدولة، بل في المجال المدني عموماً. وتُظهر نتائج الاستطلاع الوطني الذي أجرته مؤسسة إيتانا بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2025 هذا الانقسام بوضوح. ففي حين عبّر 78٪ من المستجيبين السنّة عن رضاهم عن مستوى الحريات التي يتمتعون بها في ظل الحكومة الانتقالية، لم تتجاوز نسبة الرضا بين غير المتدينين والعلويين والدروز 17٪ و18٪ و18٪ على التوالي، بينما بلغت 22٪ فقط بين المسيحيين (قبل تفجير كنيسة مار إلياس). ويعكس هذا الاستقطاب تعمق الانقسامات القائمة على الهوية، وخطر تشكّل بيئات إعلامية مغلقة ضمن أطر أيديولوجية متباينة. ومع تآكل الثقة العامة وتضاؤل أصوات الإعلام التعددي، تتجه شرائح متزايدة من الجمهور نحو الانعزال في فضاءات مغلقة فكرياً، ما يقوّض الفضاء المدني المشترك ويُضعف أسس التماسك الاجتماعي.

ورغم أن سقوط نظام الأسد أتاح فرصة قصيرة الأجل لإصلاح إعلامي حقيقي، إلا أن حكومة الشرع الانتقالية لم تقم حتى الآن بإرساء الضمانات القانونية أو الهياكل الرقابية اللازمة لحماية حرية الإعلام والحريات المدنية. وتشير الاتجاهات الحالية إلى تحوّل من القمع الصريح إلى نمط أكثر منهجية ومركزية في السيطرة. وإذا لم تُنفَّذ إصلاحات هيكلية عاجلة، فإن سوريا مهددة باستبدال شكل من أشكال الحوكمة الإعلامية السلطوية بآخر، ما يقوّض آفاق الانتقال الديمقراطي والسلام المستدام.

خاتمة

بعد مرور ستة أشهر على بداية المرحلة الانتقالية في سوريا، نجحت السلطات الانتقالية في إعادة تأسيس إدارة مركزية فعالة والحفاظ على قدر من النظام العام في معظم أنحاء البلاد. وبالمقارنة مع تجارب ما بعد الانهيار في دول أخرى، فإن سرعة استئناف عمل الوزارات واستعادة الخدمات العامة تُعد إنجازاً ملموساً. كما أن مؤشرات الانخراط الدولي المبكر وعودة بعض النازحين تقدم لمحات عن مسار محتمل للتعافي. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه التطورات.

في الوقت ذاته، فإن تقييم أداء السلطات الانتقالية يعتمد على الخط الأساسي الذي يُقاس عليه التقدم. فإذا ما قورنت الأوضاع بإرث نظام الأسد - من القمع الوحشي وانهيار الثقة العامة والتدهور المؤسساتي الواسع - فإن وتيرة إعادة بناء المؤسسات تبدو لافتة. لكن إذا ما تم التقييم وفق معايير الحكم الشامل والمساءلة القانونية والتمثيل غير الطائفي، فإن السجل حتى الآن أقل إيجابية. فقد جاءت إعادة تفعيل مؤسسات الدولة على حساب المساءلة القانونية، وصنع القرار الشامل، والمشاركة العامة الفعالة. وتم إعادة تشغيل الوظائف الأساسية للدولة، ولكن في إطار يكرر أنماط المركزية وتراكم السلطة وهيمنة النخب كما في السابق. ولا تزال سيطرة الجهات المرتبطة بهيئة تحرير الشام على المؤسسات الأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى شخصنة السلطة التنفيذية وتهميش الفاعلين المستقلين، تثير مخاوف جدية بشأن مسار الإصلاح.

ورغم إنشاء هياكل رسمية - من مجلس وزراء انتقالي إلى لجان معنية بالعدالة والانتخابات والحوار- إلا أن العديد منها لا يزال منفصلاً عن عامة المواطنين ومعرضاً للاختطاف من قبل الشبكات السياسية المهيمنة.

وتواجه السلطات الجديدة في سوريا الآن خياراً حاسماً. إن الشرعية الأولية التي اكتسبتها من خلال إسقاط نظام الأسد واستعادة الخدمات الأساسية، هي شرعية محدودة وستتآكل سريعاً إن لم يحدث تغيير في المسار. وإذا لم يتم توسيع الفضاء السياسي وضمان الحريات وجعل الحوكمة أكثر تمثيلاً، فقد تستقر المرحلة الانتقالية على شكل جديد من السلطوية المموهة. ولا يكفي لتحقيق مستقبل مستدام الاعتماد على الكفاءة التقنية أو الدعم الخارجي فقط؛ بل يتطلب الأمر ضمانات قانونية قابلة للتطبيق، وحدوداً واضحة للسلطة التنفيذية، ومؤسسات شاملة تعكس كامل تنوع المجتمع السوري. وإن لم يحدث هذا التصحيح في المسار، فإن وعد الانتقال ما بعد الأسد مهدد بأن يتحوّل إلى قمع جديد باسم مختلف.